الكي للمتكلِّم في الرؤية بالهَرْطَقَة والعَيْ

بقلم أبو علاء حمدان بن ظافر الميناوي المالكي الأشعري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى القائل في كتابه ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى القائل في صحيح ما ورد عنه: «يا من لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون »، والقائل: «نور أنى أراه » وعلى آله مصابيح الدجى ، وخاصة سيدنا على القائل في حق المولى سبحانه: «لا تُدْرِكُهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِيَانِ وَلَكِنْ تُدْرِكُهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الله عن أصحابة البررة المتقين ، وعلى من اتبع الكتاب والسنة إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد وقفت على رسالة هزيلة جداً في مسألة رؤية الله تعالى ، سماها مؤلفها: (رؤية الله تعالى في الآخرة دراسة نقدية في الأدلة والمذاهب ، ويتضمن مناقشة موضوعية للأستاذين جعفر السبحاني وحسن السقاف)، قرأتها وكلي أمل أن أجد فيها شيئاً جديداً فخاب ظني إذ لم أجد فيها إلا هرطقات الفلاسفة وترهات بعض المتكلمين المتبجّحين بادّعاء الفهم والمعرفة وهم من أبعد الناس عن ذلك .

ورأيت كاتب تلك الرسالة أتعب نفسه في بيان كون رؤية الله تعالى جائزة عقلاً مع أنه نقض غزله أنكاثاً حيث اعترف بأن الإمام الرازي رحمه الله تعالى « ضعّف الدليل العقلي الباحث عن علة الجواز .. » أي جواز رؤية الله تعالى ، وذلك ص (١٥) من كتابه المتهافت .

والرسالة المذكورة تقع في (٩٤) صفحة تقريباً حيث بدأت الكتابة فيها بصفحة رقم (٥١) فيكون عدد صفحاتها

الحقيقي هو (٩٤) صفحة تقريباً.

وقد سوَّد الكاتب صفحات الرسالة لغاية ص (٨١) ببحوث بعضها خارج عن موضوع الرؤية وبعضها يبحث في جواز الرؤية عقلاً، وقد خَلَص بعصارة تلك الصفحات جميعاً إلى القول بصحة جواز الرؤية بناءً على نظرية متهافتة لخصها ص (٧٤) بقوله:

[وعليه يكون متعلّق الرؤية المعلّل صحة الرؤية به هو الوجود ، وهــذا المتعلّق متحقق في الله تعالى أيضاً ، إذ هو موجود أيضاً ، وكــل موجود يصـح أن يـرى ، إذن فالله تعالى يصح أن يرى]!!

أقول: كيف يقاس أيها العقلاء الغائب على الشاهد؟! فيقيس وجود الله تعالى الذي ليس كمثله شيء المنزَّه عن المكان والزمان والجهة والجسم والحيز والصورة والشكل والهيئة وغير ذلك بالمخلوقات المغايرة له والمتصفة بهذه الأشياء أو ببعضها ؟!

ثم إن هذه النظرية المخترعة المبتدعة غير صحيحة! لأن نظرية كل موجود يصح أن يرى التي قالها بعض المتكلمين نظرية باطلة لا أساس لها من الصحة كما يدل على ذلك العقل والنقل ، وأقوال أهل العلوم الكونية ، وإنما وضعها من وضعها ليثبت بها أمراً باطلاً يريده! فهي من النظريات الفاسدة المتهاوية! فهناك أشياء لا يراها أحد حتى بالمجهر أو بالتلسكوب أو بالمايكرسكوب كالهواء والجاذبية والمجال المغناطيسي والتيار الكهربائي والألم وأشياء كثيرة يمكن أن يُفكر الإنسان بها ويسأل عنها أهل العلم والاختصاص.

وهذه النظرية باطلة شرعاً أيضاً ، بقوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بما

تبصرون وما لا تبصرون ﴾ ، فقد بيَّن الله تعالى لنا بلفظة (ما) الدالة على غير العاقل أن هناك أشياء نبصرها وهناك أشياء لا نبصرها ، فالموجودات على هذا على قسمين : موجودات تُبْصَرُ وتُرى ، وموجودات لا تُبْصَر ولا تُرَى ، وبذلك بطلت هذه النظرية الخرافية .

ثم إن وجود الله تعالى ليس كوجود أي شيء إذ ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فلا يجوز أن يقاس على الموجودات الحادثة على فرض أن كل الموجودات المخلوقة يصح أن تُرَى كما قدَّمنا!

وقد أضاع مؤلف الرسالة جهده وطاقته فأطال وشرَّق وغرب في أمور لا تعدُّ من صلب موضوع الرؤية وإنما سفسط في أمور سنضرب أمثلة على فساد محتواها .

والعجيب أن هذا الكاتب وأمثاله وأشكاله يجعلون مسائل علم العقيدة والإيمان ألغازاً وأحاجي وطلاسم دقيقة جداً _ حسب تعبيرهم _ لا يقوى على حلها إلا هم لاشتراكهم في (الشوزيفرينيا)! فدائماً يصفون مخالفيهم وطلبة العلم بالغباء وعدم الفهم وأنهم لا يفهمون غوامض ودقائق وعلائق علم الكلام الذي يعنون به هرطقاتهم الفارغة البعيدة عن معين نصوص كتاب الله تعالى وسنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

فرأيت أن أعلق على ما كتب هذا المؤلف تعليقات مفيدة لطلبة العلم ليكشفوا ويعرفوا ما في تلك الرسالة من غلطات وأخطاء وأوهام وتناقضات وحيد عن الجادة ، وإننا نبدأ بذلك مقدمين الأخطاء والافتراءات الواضحة الجلية التي وقعت في تلك الرسالة ، ثم نعود إليه من أوله لننقده على وجه الاختصار ، والله الموفق :

افتراؤه على السيد المحدّث حسن السقاف بإنكار عذاب القبر ونعيمه في صحيح شرح العقيدة الطحاوية:

قال المؤلف ص (١٦) في الحاشية في السطر الأخير:

[ملاحظة : كتاب صحيح شرح العقيدة الطحاوية ، السقاف .. وفيه إشارات كثيرة تدل على خروج الرجل عن عقائد أهل السنة .. كإنكاره لوحدة الفاعل .. وكثير من الغيبيات كعذاب القبر ونعيمه] .

والجواب: أن هذا افتراء مكشوف ، لأنه خلاف الواقع ، فقد قال السيد السقاف في «صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٤٧٩) من الطبعة الثالثة:

[فنحن نؤمن بالنعيم بعد الموت بل من ساعة الموت إلى قيام الساعة للمؤمنين ، وبالعذاب للكفار والفاسقين والظالمين ، ونعتقد ذلك ونضلل من أنكره لوروده في القرآن والسنة . قال الإمام اللقاني في شرح منظومته (الجوهرة) وهو مخطوط (٢/ ١٦٤) : «قال الجلال : قال العلماء : عذاب القبر هو عذاب البرزخ أُضيف إلى القبر لأنه الغالب ، وإلا فكل ميت أراد الله تعذيبه ناله ما أراد به - سواء - قبر أم لم يقبر ، ولو صُلِبَ أو غرق في بحر أو أكله الدواب أو حرق حتى صار رماداً أو ذُرِّيَ في الربح وكذا القول في النعيم » انتهى . وإنما نُسِبَ النعيم والعذاب للقبر لأن أكثر الناس يُقبرون لا غير . وأما الآيات والأحاديث في إثبات النعيم والعذاب فمنها قوله تعالى ﴿ فلولا إذا بلغت الحلقوم * وأنتم حينئذ تنظرون * فمنها قوله تعالى ﴿ فلولا إذا بلغت الحلقوم * فاتتم عير مدينين * ترجعونها إن كنتم صادقين * فأما إن كان من المقربين * فروح وريحان

وجنة نعيم *وأما إن كان من أصحاب اليمين * فسلام لـك من أصحاب اليمين * وأما إن كان من المكذبين الضالين * فنزل مـن حميم * وتصلية جحيم * الواقعة : ٩٤ ، وهذه الآيات الكريمة فيها ذكر النعيم والعذاب] هذا كلام السيد السقاف .

وقال السيد السقاف ص (٤٩٣) من صحيح شرح الطحاوية أيضاً:

[ونثبت النعيم والعذاب لمن لم يدفن من الأموات ، كمن انفجرت به طائرة أو صاروخ فضاء أو غرق في البحر أو تفجرت السفينة التي هو بها في حرب وغيرها وأكلته حيتان البحر] اهـ .

وقال السيد حسن السقاف أيضاً في كتابه «عقيدة أهل السنة والجماعة » ص (٣١٦) المطبوع ضمن «مجموع رسائل السقاف »:

[أمّا منكر عذاب القبر فيكفر ، قال تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ ففي هذه الآية دليل على عذاب القبر مع الأحاديث المتواترة المشهورة . والمراد بعذاب القبر عندنا عذاب البرزخ ، وإنما نسب إلى القبر لأن غالب الأجسام تدفن في القبور ، والناس لا يعقلون إلا الأمر الحسي المشاهد . ولا يجوز لنا عند ذكر عذاب القبر إلا أن نذكر معه نعيم القبر وهو على الحقيقة النعيم الذي يتنعم به الإنسان بعد موته إلى قيام الساعة] .

وللسيد حسن السقاف حوارات مشهورة منشورة في «جريدة اللواء» في نحو تسع حلقات رد فيها على بعض المتفلسفين المنكرين لعذاب القبر ونعيمه ، بحيث لم يترك لهم شبهة في هذا الموضوع إلا وقد نقضها .

وقال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٣/ ٢٣٣) :

« لم يتعرض - البخاري - في الترجمة لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد ، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركها لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقلد الحكم واكتفى بإثبات وجوده » انتهى.

فكل ما قدّمناه يثبت بأن هذا الكاتب يفتري الكذب ويرمي به الـبُرءاء، والله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَالله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ النحل: ١٠٥.

زعمه أن المعتزلة أنكروا كونه تعالى سميعاً بصيراً وأرجعوهما إلى صفة العلم وتغافله عن أن هذا قول إمامه الأشعري! :

قال الكاتب في رسالته الفاشلة ص (٥٢):

[فالمعتزلة ومن تبعهم من الفرق انطلقوا خلافاً لأهل السنة من الأحكام العادية لفهم الأحكام الإلهية ظناً منهم أنها ترجع إلى العقل^(۱) ، وهذا منهج مطّرد عندهم فإنكارهم للصفات الوجودية كالقدرة والإرادة والعلم ، وإنكار بعضهم لكونه تعالى سميعاً بصيراً وإرجاعها لكونه تعالى عالماً ..]!!

أقول: لا أدري على ماذا أجيب من هذه التخبيصات والافتراءات! وكما يقال: "رمتني بدائها وانسلَّت"!

أولاً: يقول [(وإرجاعها) لكونه تعالى عالماً]! والصواب أن يقول: وإرجاعها إلى كونه تعالى عالماً]! فهذا أحد أخطائه اللغوية التي وقع

⁽¹⁾ لا يسعني هنا إلا أن أقول لهذا الكاتب اللوذعي حوطتك بلا إله إلا الله! لئلا يحسدك الناس على علمك الغزير الذي أدركت به ما خفي وغاب عن جهابذة علماء المعقولات!

فيها! وسيمر بنا بعد قليل إن شاء الله تعالى أخطاء إملائية عجيبة وقع بها هذا المتفلسف^(۲)!

ثانياً: الأشعري هو الذي يقول بإرجاع صفتي السمع والبصر إلى العلم، باعترافات ونصوص أئمة الأشاعرة! فقد بين الكلنبوي في حاشيته ص (٢٥٨-٢٥٩) أن الأشعري أرجع صفتي السمع والبصر إلى العلم فقال: «إن الموقوف على تلك الآلات فينا غير موقوف عليها في الواجب، لجواز حصول إدراك المتشكلات بصفة البصر والمسموعات الجزئية بصفة السمع لكن الأشعري أرجعهما إلى صفة العلم».

وقال الدوَّاني في «شرح العقائد العضدية » ص (٧٥) من الطبعة الحديثة تحقيق هادي خسروشاهي وتقديم محمد عمارة:

[١١٦ - كما لا يتعلق التكفير بمن يقول برجوع السمع والبصر إلى العلم ، كالأشعري ، وفلاسفة الإسلام ..] .

وقال التفتازاني في ((شرح المقاصد)) (٤/ ١٤٠) :

[وعلى ما نُقِلَ: المشهور من مذهب الأشاعرة أن كلاً من السمع والبصر صفة مغايرة للعلم ، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس من أنه علم بالمحسوس على ما سبق ذكره ، لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم ويكون السمع علماً بالمسموعات ، والبصر علماً بالمبصرات . فإن قيل : هذا إنما يتم لو كان الكل نوعاً واحداً

⁽٢) ومثلها قوله في حاشية ص (١٣): ((لا مانع من أي الفرق يأخذون دام أنها على التنزيه))! والصواب: (ما دام أنها على التنزيه)) ولكن المصححين لم يسعفوه في ذلك!! وهي من جملة أخطاء سيأتي الكلام على بعضها.

من العلم لا أنواعاً مختلفة على ما مرَّ في بحث العلم . قلنا : يجوز أن يكون له صفة واحدة هي العلم لها تعلقات مختلفة ..] .

وبذلك تفسد اعتراضات وتشنيعات وتشغيبات هذا الكاتب المتفلسف في كتابه الفاشل وتتساقط واحدة واحدة! فكيف إذ انضاف إلى ذلك عدم واقعية ما حكاه عن المعتزلة من إرجاعهم لصفتي السمع والبصر إلى العلم وكذبه عليهم ؟! فقد قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه «شرح الأصول الخمسة » ص (١٦٧-١٦٨):

[أما السميع البصير ، فهو المختص بحال لكونه عليها يصح أن يسمع المسموع ويبصر المبصر إذا وجدا .. فعند شيوخنا البصريين : إن الله تعالى سميع بصير مدرك للمدركات ، وأن كونه مدركاً صفة زائدة على كونه حياً .. أما الذي يدل على أن الله تعالى سميع بصير مدرك للمدركات ، هو أنه حي لا آفة به ، والموانع المعقولة مرتفعة ..]

وإذا أردنا أن نجهز على بقية كلام الكاتب الذي نقلناه سابقاً ، والـذي تشدّق به بقوله عن المعتزلة: [فإنكارهم للصفات الوجودية كالقدرة والإرادة والعلم] ليعلم الناس أنه إما جاهل بمذاهب الناس وأقوالهم وإما حاقد يفتري ويكيل الأكاذيب على مخالفيه ، فإننا نقول:

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٥١) :

[اعلم أن أول ما يعرف استدلالاً من صفات القديم جل وعز: إنما هو كونه قادراً ، وما عداه من الصفات يترتب عليه ..] .

وقال القاضي عبدالجبار ص (١٥٦):

[فصل : والغرض به الكلام في أن الله تعالى عالم : وتحرير الدلالة على ذلك هو : أنه قد صحَّ منه الفعل المحكم ، وصحة الفعل المحكم دلالة على كونه عالماً] .

وأما الإرادة: فقال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغني في أبواب التوحيد والعدل » (٦/١): [ولا خلاف بين المعتزلة في أن الإرادة من صفات الفعل].

وقال القاضي عبد الجبار إمام المعتزلة في « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٣١) :

[وقبل البيان في المسألة نبين حقيقة : الإرادة والكراهة ، والمريد ، والكاره ، ثم نتكلم على إثبات هذه الصفة لله عز وجل ، وفي كيفية استحقاقه لها ، فالإرادة هو ما يوجب كون الذات مريداً] .

وقال القاضي أيضاً في « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٣٢): [وأما المريد فقد قيل في حده: هو المختص بصفة ...].

ومن تناقضات الكاتب أنه قال ص (٥٩):

[وأما حقيقة الرؤية : فهي : نفس ذلك المعنى فقط . وهذا المعنى يطلق ويراد به العلم] !

وهذا يثبت أنه هو نفسه يَـرُدُّ صفة البصر إلى العلم ثـم ينكر على المعتزلة! لأن الرؤية هي البصر ، والبصر مغاير للعلم!

فإن قال الكاتب: مرادي أنه عالم بعلم وسميع بسمع النح ، قلنا : قال ابن حزم في « الفِصل » (٢/ ١٤٠) :

[وأجمع المسلمون على القول بما جاء به نص القرآن من أن الله

تعالى سميع بصير ؛ ثم اختلفوا ؛ فقالت طائفة من أهل السنة والأشعرية وجعفر بن حرب من المعتزلة وجميع المجسمة نقطع أن الله سميع بسمع بصير ببصر ، وذهبت طوائف من أهل السُنّة منهم الشافعي وداود بن علي وعبد العزيز بن مسلم الكناني رضي الله عنهم وغيرهم إلى أن الله تعالى سميع بصير ولا نقول بسمع ولا ببصر لأن الله تعالى لم يقله ولكن سميع بذاته وبصير بذاته . (قال ابن حزم) : وبهذا نقول] .

وبذلك ينهدم كلام هذا الكاتب ويذهب أدراج الرياح!

من النكات الطريفة:

دعاء المؤلف للأشاعرة أن يبقيهم الله تعالى مدى الدهر!:

يقول هذا الكاتب المناقش (!) ص (١٧) من كتابه المتهافت :

[السادة الأشاعرة والماتريدية عفا الله عنهم وأمد في بقائهم أبد الدهر].

أقول: هل هذا كلام إنسان عاقل ، يفهم التوحيد والإيمان ؟! ألم يقرأ القرآن ويطّلع على قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَان ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكُ ذُو القرآن ويطّلع على قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَان ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكُ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرَام ، فَبِأَيِّ ءَالاء رَبِّكُمَا تُكذّبُان ﴾ الرحّمن: ٢٦-٢٨. وقوله تعالى ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ المنبياء: ٣٤. حتى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقال في حقه أمد الله في بقائه أبد الدهر ، وإنما يقال صلى الله عليه وآله وسلم ، ويقال في أموات المؤمنين رحمهم الله تعالى ، وفي أحيائهم نفعنا الله بهم وجعل الفردوس مثواهم ، والبقاء من صفات الله تعالى .

تحديات فارغة للكاتب في ادّعائه بأنه ليس هناك حديث واحد في منع الرؤية :

يقول هذا المناقش في رسالته المتهافتة ص (٣٩):

[فما في السنة النبوية ، ولو حديث واحدٌ يدعِّم فكرة إنكار رؤية الله تعالى] !

لقد ذكّرني هذا بقول ابن القيم: «لم يثبت في العقل حديث واحد»! مع أن القرآن مليء بالآيات المنوِّهة بفضل العقل وأهميته والحاضَّة على وجوب استعماله! ولم يَكْتَف هذا الكاتب بالآيات الدالة على أن الله تعالى لا يُرَى وأن الأبصار لا تدركه سبحانه، فذهب إلى تحدُّ فاشل فقام بطلب حديث واحدٍ يدل على فكرة إنكار الرؤية! وسنأتيه بهذا الحديث لتقرَّ عينه ويستريح!

وأقول أيضاً: لقد رأينا في كتاب « الاتفاق والائتلاف » للدكتور الفاضل نذير عطاونة أشكالاً وألواناً من تحديات هذا الكاتب الفاشلة وادعاءاته الكاذبة التي تبددت هناك وتلاشت وأظهرت حقيقة أنه فشار خنفشاري! بما لا يدع مجالاً للشك!

ومما ينسف هذا التحدي المهرطق هنا الذي هو على نسق تحديات هذا المجازف هناك أحاديث عديدة صحيحة مشهورة تدحض نفيه المتهاوى! منها:

۱ – حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَرَّ بأعرابيٍّ وهو يدعو في صلاته وهو يقول: يا من لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا تغيره الحوادث ولا يخشى الدوائر، يعلم مثاقيل الجبال، ومكاييل البحار، وعدد قطر

الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ، لا تواري منه سماء سماء ، ولا أرض أرضاً ، ولا بحر ما في قعره ، ولا جبل ما في وعره ، اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي يوم ألقاك فيه .

فوكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأعرابي رجلاً ؛ فقال : « إذا صلى فائتنى به » .

فلما صلى أتاه وقد كان أهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب من بعض المعادن فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب وقال: «ممن أنت يا أعرابي » ؟ قال من بنى عامر بن صعصعة يا رسول الله. قال:

((هل تدري لم وهبت لك الذهب)) ؟

قال : للرحم بيننا وبينك يا رسول الله . فقال :

« إن للرحم حقاً ولكن وهبت لك الذهب لحسن ثنائك على الله عز وجل » .

رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٧٢) ، قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥٨/١٠) : «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن محمد أبو عبد الرحمن الأذرمي وهو ثقة» . وصححه العلامة المحدث الدميري في «حياة الحيوان الكبرى» (٢/ ٩٥) .

وروى مسلم في ‹‹ صحيحه ›› (١/ ١٦١/ ١٧٨) عن أبي ذر رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل رأيت ربك ؟ قال : ‹‹ نور أنّى أراه ›› .

وروى مسلم في صحيحه (١٧٧) عن مسروق قال: كنت متكناً عند عائشة ، فقالت: يا أبا عائشة: ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية ، قلت: ما هُنَّ؟ قالت: من زعم أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنتُ مُتَّكناً فجلستُ فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني ألم يقل الله عز وجل ﴿ ولقد رآه بالأفق المبين ﴾ ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ ؟! فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض ». فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء إنه عليًّ حكيم ﴾ .. الحديث.

وبعد سرد هذه الأحاديث وهناك غيرها مما لم يطّلع عليها هذا الكاتب ، أقول : تذكّروا أن هذا الكاتب تشابه مع ابن قيم الجوزية في قول الثاني بأنه لم يصح في العقل حديث ، وبنى على ذلك إنفاذ مقصوده من اقناع المغفلين بعدم جواز التعويل على العقل ! مع أن كتاب الله تعالى مليء بالآيات التي تذكر العقل وتحض على إعماله ! ومنها قوله تعالى : ﴿ صُمّ بُكُم عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة : ١٧١ .

أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه وادّعاء الكاتب أنها معصومة :

قال الكاتب المناقش في رسالته المتهافتة ص (٤٠):

[واعلم أنا لا نوافق السبحاني في شيء مما سبق ؛ فلا نوافقه أولاً على أن أبا هريرة رضي الله عنه أخذ الأساطير عن كعب الأحبار ونسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأبو هريرة رضي الله عنه أكبر وأجل من ذلك ، وقدره من بين الصحابة رضي الله عنهم لا يخفى على أي مسلم عاقل] !

أقول: نص علماء أهل السنة والجماعة ومنهم البخاري رحمه الله تعالى على أن هناك أحاديث رفعها أبو هريرة رضي الله عنه وهي في الحقيقة من رواياته عن كعب الأحبار، ومنها حديث التربة الذي في صحيح مسلم (٢٧٨٩)، والذي يقول فيه أبو هريرة رضي الله عنه: أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال: «خلق الله التربة يوم السبت ...».

قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٩٩):

« هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم ، وقد تكلّم عليه ابن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الأحبار ، وأنّ أبا هريرة إنّما سمعه من كلام كعب الأحبار .. » .

ذكر ذلك البخاري في كتابه « التاريخ الكبير » (١/ ١٣ ٤ - ٤١٤) فقال : إن الأصح بأنه عن أبي هريرة عن كعب الأحبار .

فأين ذهب قوله في الحديث (أخذ رسول الله بيدي فقال ..) ؟! فكيف إذا انضم لذلك ما ذكره الذهبي في «سير النبلاء » (٢/ ٢٠٨) :

« (قال) يزيد بن هارون : سمعت شعبة يقول : كان أبو هريرة يدلس ..

(وروى) شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا يَدَعُونَ من

حدیث أبي هریرة ، وروی حسین بن عیاش عن الأعمش عن إبراهیم نحوه ، (وروی) الثوري عن منصور عن إبراهیم قال : ما كانوا یأخذون من حدیث أبی هریرة إلا ما كان حدیث جنة أو نار .. ».

فهؤلاء أجلة من سلف أهل السنة والجماعة وافقهم الشيخ السبحاني في هذه المسألة ، فما الضير في ذلك ؟!

وكيف إذا علمت بعد ذلك ما ذكره الحاكم في المستدرك (١/٤) حيث روى بإسناده عن أبي هريرة قال :

[دخلت على رقية بنت رسول الله امرأة عثمان وبيدها مشط ، فقالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندي آنفاً رجَّلت رأسه ، فقال لي : « كيف تجدين أبا عبد الله ؟ » ، قلت : بخير ، قال : « أكرميه فإنه من أشبه أصحابي بي خلقاً » . _ قال الحاكم : _ هذا حديث صحيح الإسناد واهي المتن ، فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر والله أعلم] .

وروى مسلم (٢٢٢١) عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى .. »، ويحدّث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يدورد ممرض على مصح »، قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدّثهما كلتيهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صَمَت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله «لا الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صَمَت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله «لا عدوى .. »، وأقام على أن «لا يورد ممرض على مصح »، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب وهو ابن عم أبي هريرة: قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكت عنه ؟! كنت تقول: قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا عدوى .. » ، فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك ، وقال: « لا يورد ممرض على مصح » ، فما رآه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فرطن بالحبشية ، فقال للحارث: أتدري ماذا قلت ؟ قال: لا ، قال أبو هريرة: قلت أبيت ، قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « لا عدوى .. » ، فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر.

وحديثه: « من أصبح جنباً فلا صوم له » ورجوعه عنه مشهور وهو في البخاري ، والقصص في ذلك كثيرة في كتب علماء ومحدثي أهل السنة والجماعة مما يقضي بصواب المردود عليه وتشدّق هذا الراد وفساد قوله بما لا علم له به .

ادعاء الكاتب أن الشيخ السبحاني حط من قدر الرازي وتغافله عن حط الأشاعرة الشديد على الرازي:

قال الكاتب في رسالته الفاشله ص (٤٢):

[ثم قال _ أي الشيخ السبحاني _ إن هذا التشكيك يحط من مقام الرازي ، فهو أكثر عقلية من هذا التشكيك مردود عليه ، فقلة استيعابه لكلام الإمام فخر الدين الرازي على الوجه التام هي التي أدَّت به إلى أن يظن أن الفخر الرازي مجرَّد متمسك بتشكيكات بعيدة تقلل من مقامه] .

أقول: أولاً: ما تقدَّم من طامات هذا الكاتب يثبت من هو قليل الاستيعاب وقاصر النظر والفكر!

وثانياً: تغافل هذا الكاتب عن قول إمامه ومعظَّمه السنوسي الأشعري الذي يقول في «شرح أم البراهين» ص (٧٠-٧١) ما نصه:

[وليحذر المبتدأ جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما يُنبهم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام وطوالع البيضاوي ومن حذا حذوهما في ذلك ، وقَلُ أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه ، وكيف يفلح من والى مَنْ حادً الله ورسوله وحرق حجاب الهيبة ونبذ الشريعة وراء ظهره وقال في حق مولانا جل وعز وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ما سوًلت له نفسه الحمقاء ودعاه إليه وهمه المختل ، ولقد خذل (٢) بعض الناس فتراه يُشرّف كلام الفلاسفة الملعونين ويشرّف الكتب التي تعرضت لنقل كثير من حماقاتهم لما تمكن في نفسه الأمّارة بالسوء من عبارات واصطلاحات يوهمهم أن تحتها علوماً دقيقة (١) نفيسة وليس تحتها عبارات واصطلاحات يوهمهم أن تحتها علوماً دقيقة (١) نفيسة وليس تحتها إلا التخليط والهوس والكفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقل ، وربما يؤثر

⁽٣) وفي نسخة أخرى بدل (خذل) : (خال) من الخيلاء .

⁽٤) وكلام السنوسي رحمه الله تعالى هذا ينطبق تمام الانطباق على هذا الكاتب الذي يصف دائماً أفكاره وفهمه بالدقيق! فهو يقول ص ١٥ من رسالته هذه عن مسألة هناك يتبجح بها: « لأنه من باب الدقائق التي تعز على كثير من الناس »، ويقول في موقف أهل السنة من الخلاف: « هذه من المسائل الدقيقة في علم الأصول وعلم الكلام »، وسيأتي ص (٢٧-٢٨) من هذه الرسالة مزيد من كلماته في ذلك إن شاء الله تعالى.

بعض الحمقى هوسهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك ، ويرى هذا الخبيث لانظماس بصيرته وطرده عن باب فضل الله تعالى إلى باب غضبه أن المشتغلين بالتفقه في دين الله تعالى العظيم الفوائد دنيا وأخرى بلداء الطبع ناقصوا الذكاء فما أجهل هذا الخبيث وأقبح سريرته وأعمى قلبه حتى رأى الظلمة نوراً والنور ظلمة ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم سماعون للكذب أكالون للسحت ...].

وهذا الكلام من الشيخ السنوسي كلام جميل يكتب بماء الذهب حقاً ، وينبغى أن يعتبر به هذا الكاتب وأمثاله .

كما تغافل الكاتب أيضاً عن قول الدسوقي في حاشيته (٥):

[قوله (والله هو الغني) أي عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء .. وظاهر قولنا عن كل شيء حتى عن صفاته (٦) ، وبذلك صرّح الإمام الرازي في مواضع كثيرة من تفسيره حيث قال : لا يحتاج المولى في أفعاله وكماله إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات ، قال الشيخ يس : ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة ؛ كيف والاستغناء عنها تجويز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً] .

⁽٥) (حاشية الدسوقي على أم البراهين) ص (٨٧) حينما على قول الشارح (والله هو الغني) .

⁽٦) وهذا يفيدنا أنه يتصور أن الذات شيء والصفات شيء أو أشياء أخرى ، وبالتالي يلزمه القول بتركيب المولى سبحانه! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً!!

كما تغافل الكاتب أيضاً عن قول التفتازاني في «شرح المقاصد» (١/ ٧٠) عند كلام له في زيادة الصفات وكونها غير الذات أو عين الذات وفي تعدد القدماء ما نصه:

[وكلام الإمام الرازي في تحقيق إثبات الصفات وتحرير محل النزاع ربما يميل إلى الاعتزال] .

فلم يعتبر بكلام هؤلاء الأشاعرة وخاصة ما قاله إمامه السنوسي في حق كتب الفخر الرازي العقائدية وأمثالها بل ذهب يتفلسف في تحليل كلام الشيخ السبحاني الذي ليس فيه عشر معشار تنقيص هؤلاء للفخر الرازي!

قال الكاتب في حاشية ص (٤٤):

[قال الله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ ، فسمًا سبحانه إنعام المؤمنين بالجنة بالحسنى ، وسمًا رؤيتهم له جلّ وعزّ بالزيادة ..] .

أقول: هل رأيتم أيها الناس أحداً من قبل يكتب (سمَّى) التي هي من التسمية هكذا بالألف الممدودة (سمًّا) ؟! وهي مشتقة من سَمَّى يُسَمِّي تسمية ! وليس هذا خطأً مطبعياً بل هو طبعى مكرر كما ترى!

وعلى عناده ولجاجه هذا ربما نراه يكتب كلمة (إنما) مستقبلاً هكذا (إنمى) لأن لها وجهاً هكذا عند الفلاسفة والمناطقة! مما يدل على اعوجاج الفكر والنظر!! وربما كانت هذه _ بنظره _ علوماً دقيقة وطلسمات عويصة لا يفهمها الناس وإنما ادَّخر الله علمها وفهمها لهذا الكاتب ومن على شاكلته من العباقرة.

هذا من ناحية الأخطاء الإملائية!

أما من ناحية الأخطاء الفكرية ، فالله سبحانه وتعالى لم يسمِّ الرؤية هنا

زيادة ، وليس في النص من ذلك شيء البتة ، وإنما جاءت التسمية بذلك من حديث باطل رواه مسلم ، ونص الحفاظ كالدارقطني والترمذي بأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول لابن أبي ليلى! كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

هذا ؛ وقد ذكر الله تعالى في كتابه العزيز الزيادة في آيات كثيرة ولم يكن معناها كما زعم هذا الكاتب من أنها النظر وإنما هي زيادة الأجر والثواب ، وإليكم أمثلة من ذلك أنقلها من كلام سيدي حسن السقاف حيث ذكرها في كتابه « مسألة الرؤية » ص (٨٢) فقال :

[ومعنى الزيادة هنا زيادة الثواب والأجر بأكثر مما عملوا كما تقول للأجير: (أعطيتك أجر عملك وزيادة) ، ومنه قوله تعالى ﴿ لِيُوفّيهُمُ الله أجورهُم ويزيدهم من فضله ﴾ فاطر: ٣٠، وقوله تعالى ﴿ ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله ﴾ النور: ٣٨] انتهى.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب « العلل » (٩٦/٢) : « سألت أبي عن حديث حديث حدثنا به عمر بن نضر النهرواني من حفظه عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن أبي بكر الصديق في قوله عزّ وجل ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ قال : الحسنى الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله عزّ وجل ، فسمعت أبي يقول : هذا حديث ليس له أصل ، منكر » .

نكات ظريفة وأحاجي وألغاز في تعريفات الكاتب لصفات الله تعالى : ومن النكات الظريفة أن الكاتب أراد أن يُعرِّف لنا صفات الله تعالى ويبينها ، ويوضح لنا الفرق بين الصفات النفسية والصفات المعنوية فعرفها

بتعريف الألغاز والأحاجي الذي تضحك منه الثكالى حيث قال ص (٤٦):

[الفرق بين الصفات النفسية والصفات المعنوية : أن الصفات النفسية عبارة عن الحال الواجبة للذات ما دامت الذات حال تلك الحال غير معللة بعلة ، بينما الصفات المعنوية عبارة عن الحال الواجبة للذات ما دامت الذات حال تلك الحال معللة بعلة ...] !!

فهذه التعاريف الفلسفية الخارقة ربما تكون من بعض الطلاسم التي يستعملها هذا الكاتب وإخوانه ليرقوا بها أنفسهم! وهي مما ينبغي أن يقرأها الإنسان وقت الراحة والاستجمام ليروِّح بها عن قلبه حينما يتأمل أنواع من الخربطات الملخبطة كيف يتم تأليفها لتصبح جملاً للفكاهة والتندر!

خطؤه في تعريف الرؤية البصرية بأنها معنى:

يقول الكاتب ص (٥٩): [الرؤية العادية هي: المعنى الحاصل في النفس بسب الحاسة الباصرة المعروفة].

أقول: أولاً: الرؤية العادية سواء كانت في اليقظة أو في المنام هي: الصورة الحاصلة في الدماغ ، وتجوّزاً قد نقول بدل قولنا (في الدماغ): (في النفس) . فقوله عن الرؤية بأنها (المعنى) خطأ قلّد فيه غيره ممن أخطأ في التعريف! فالمعنى هو العلم الحاصل في النفس ، وأما الرؤية فهي الصورة الحاصلة أو المنطبعة في الذهن .

ثانياً: أما قوله (بسب الحاسة) فالصورة لا تحصل بالسّبِ ولا بالشتم! وإنما تحصل بواسطة وسبب العين والتخيل الذهني. أما السب فإنه لا يحققها إلا في ذهن هذا الكاتب الذي يهذي بأشكال وألوان الأخطاء

و التخيطات.

ثم إن الكاتب يقول بعد ذلك بسطر ص (٥٩):

[وأما حقيقة الرؤية : فهي : نفس ذلك المعنى فقط . وهذا المعنى يطلق ويراد به العلم] !

وهذا يثبت أنه يردُّ صفة البصر إلى العلم ثم ينكر على المعتزلة! لأن الرؤية هي البصر ، والبصر مغاير للعلم!

غرائب مضحكة وأدلة متهافتة :

ومن غرائب الأمور المضحكة حقاً ما قاله الكاتب ص (٦٤) في سبيل نقض فكر المعتزلة حسب تصوراته الساذجة من أن الناظرين إلى التلفاز وهم في جهات متعددة يرون إنساناً مثلاً وهو في جهة واحدة ، وهذا دليل عنده على أن الرؤية لا يشترط فيها الجهة ولا المسافة ولا بقية شروط الرؤية!!

مع أن الحقيقة هي أن الذي يراه الراءون والناظرون هو صورة ذلك الإنسان لا عين ذلك الإنسان عند كل عاقل ، ويرون تلك الصورة في جهة شاشة التلفاز مع وجود المسافة المناسبة بينهم وبين الشاشة ، وإنما يرون صورته ولا يرون عين ذاته الحقيقية لأن عين ذلك الإنسان أي جسمه لا تدخل في تلفاز واحد فضلاً عن دخوله في ملايين التلافيز أو التلفزيونات! فمن سجل أو صور حلقة تلفزيونية قبل يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة فرآه الناس على ملايين التلفزيونات فهل يقال بأنهم رأوه الآن بعينه _ أي بجسمه الناس على ملايين التلفزيونات فهل يقال بأنهم رأوه الآن بعينه _ أي بجسمه وي تلك اللحظة ؟ أم أنهم رأوا صورته في حالة ماضية أو حالية مباشرة

من حالاته ؟!

ولنعرض قول هذا الكاتب ص (٦٤) لتطلعوا على أفانين حيله وتصوراته الفاسدة وأدلته الخارقة المضحكة حيث يقول هناك:

[بل ثمة رؤى في الواقع من غير تحقق شروط الرؤية بين الرائي والمرئي التي التي نص عليها المعتزلة ، كرؤيتنا الحاصلة من خلال التلفاز مثلاً ، فالمرئي يكون في جهة بينما الراءون في ملايين الجهات الأخرى ، بل قد يكون وجه الرائي في جهة الشرق والمرئى في جهة الشمال أو الغرب]!!

وأقول زيادة على ما تقدُّم من التعليق:

أولاً: هل الجهات هي ست كما نص عليها علماء أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية) (!!) وكما ذكر بعضها هذا الكاتب أم هي ملايين ؟!

قال الإمام الغزالي في « الاقتصاد في الاعتقاد » ص (٩٦) في الدعوى السابعة : « فالجهات ست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين وشمال » . وقال الطحاوي الحنفي في عقيدته المشهورة : « لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » .

وقد نص على ذلك أهل اللغة أيضاً ، فهذا الحريري يقول في « ملحة الإعراب » أيضاً :

ثُمَّ الجهاتُ السِّتُ فوقٌ وَوَرَا ويُمْنَه وعكسها بلا مِرا

ولكن هذا الكاتب جعلها ملايين ؟! وقرينة ذكر الشمال والغرب في كلامه قرينة دالة على الجهات الأربع أو الست ؟ فكيف صارت ملايين ؟! فهناك كما يظهر قولين عند السادة الأشاعرة والسادة الماتريدية في هذه

المسألة وهي أن بعضهم يقول: (الجهات أربع)، وبعضهم يقول (الجهات ست).

لكن نسي صاحبنا أو غفل أو تغافل عن أن الله تعالى ليس موجوداً في جهة ولا يمكن أن يظهر في التلفاز وأن كل أمثاله التي يضربها هي للمخلوقات التي لها صور وأشكال وهيئات وهذا لا ينطبق على الذي للمخلوقات التي لها صور وأشكال وهيئات وهذا لا ينطبق على الذي ليس كمثله شيء به سبحانه! القائل: ﴿ فَلا تَضْرِبُوا لِلّهِ الْأُمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ النحل: ٧٤، والقائل ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الزخرف: ٨٢، ومن معاني هذه والأرض رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الزخرف: ٨٢، ومن معاني هذه الآية: سبحان الله خالق الجهات جميعها عما تصفون!

فلعل الكاتب يفهم ذلك!

ومن العجيب الغريب ما أكمل الكاتب كلامه به في حاشية تلك الصحيفة (٦٤) حيث قال:

[وقد نص علماء أهل السنة على أنه يجوز للرجل في بغداد أن يرى بقة في الأندلس ، لإمكان تخلف شرط المقابلة ، وهذا ما يحصل الآن في البث التلفزيوني المباشر وغيره مما لا يخفى على أحد ..]!!

أقول: فعلاً لم تخف على أحد من العقلاء لكنها خفيت عليه وعلى أمثاله من العباقرة! فما يراه الناظر إلى التلفاز إنما هو صورة ذلك الشيء لا عين ذلك الشيء، ومما يؤكد ذلك أن نقل الصورة المباشرة وكذلك الصوت من قناة إلى قناة يختلف فيتفاوت بعض ثوان، والشخص واحد! ثم كيف تنقل عين الشخص الواحد وذاته إلى ملايين المواضع في العالم؟! وكيف تدخل ذات الإنسان الواحد في جهاز التلفاز فضلاً عن

ملايين الأجهزة ؟!

ثم إن ما يقطع جهيزة هذا الكلام الأخرق الذي يأتينا به هذا الكاتب وأمثاله أنه لولا أن الناظر إلى التلفاز يقابل الشاشة وتحصل المقابلة لها وتكون المسافة مناسبة فإنه لا يرى الصورة المنطبعة فيه ، فإنه إذا ذهب الناظر خلف تلك الشاشة ولم يقابلها ويجعلها قبالته بمسافة مناسبة للعين فإنه لا يرى الصورة !

وقد أجهز الكاتب المسكين على كلامه المتقدَّم فنقض ما أبرمه حيث قال في الصفحة التالية (٦٥):

[فهل يرى الشخص نفسه في المرآة لأنه مقابل لها ؟ قطعاً لا ؟] !!

وجوابه: أن الذي يهمنا من هذه الجملة دعواه أن الإنسان إذا وقف مقابل المرآة فإنه لا يرى نفسه ؟

فيا أيها العقلاء: هل هذا الكاتب من العقلاء ؟! وهل هذا الإنسان يعي ما يقول ؟!

وهل يقول عاقل بأن الإنسان إذا وقف أمام المرآة وقابلها فإنه لا يرى نفسه ؟!

أيها العقلاء إذا وقف الإنسان خلف المرآة هل يرى نفسه ؟! أجيبوا هذا المتفلسف الذي يتقعر بالكلام الفارغ وينكر البدهيات!! قال الإمام الغزالي الأشعري في « الإحياء » (٢/ ١٣٢):

[كالذي سمع لفظ الوقاع واسم النساء ولم يشاهد صورة امرأة قط ولا صورة رجل ولا صورة نفسه في المرآة ليعرف بالمقايسة] .

فالمرئي في المرآة هي صورة الشخص المقابل لها .

ولهذا جاء في الدعاء المأثور أن الإنسان إذا نظر في المرآة يقول: « اللهم كما حسنت خَلْقي ، فحسِّن خلقي ». وهذا الدعاء رواه ابن حِبَّان في صحيحه (٣/ ٢٣٩).

هذه مُقدِّمةُ رَدِّنا على رسالته الفاشلة والتي عرضنا فيها نبذةً يفهم منها العاقل مستوى هذا الكاتب المتخابط ومبلغه من العلم والفهم والمعرفة والتفكير ، ولنعد إلى الرسالة من الأول لننقض أفكارها فكرة فكرة فنقول :

قوله في أول صفحة من كتابه وهي الصفحة رقم ص (٥):

[فإن مسألة رؤيته تعالى من المسائل العويصة ، حيث احتارت فيها غالب الفرق الإسلامية على مرِّ التاريخ ، واختلاف العصور والأزمان]!!

أقول: هذا _ كما يقال _ من جملة حس الكلام دون فائدة! فالفِرَقُ الإسلامية لم تحتر في مسألة الرؤية وإنما أثبتها بعضهم ونفاها بعضهم فأئمة وعلماء أهل البيت (٧) والزيدية والمعتزلة والإمامية والإباضية وبعض أئمة أهل السنة نفوا الرؤية ، وأثبتها الحشوية والأشاعرة ، لكن الحشوية أثبتوها مع التجسيم والتشبيه والحد والصورة والجهة وغيرها ، وأثبتها الأشاعرة مع تنزيه الله تعالى عن الجسمية والتشبيه وبعضهم ذهب إلى أنها نوع علم ، فإن يك أناس احتاروا فيها فإنما هم جمهور الأشاعرة وحدهم ، لأنهم قالوا بها بالبلكفة .

ثم لاحظوا كيف يعبِّرون من أول الطريق عن مسائل العلوم الشرعية

⁽٧) ونقصد بعلماء أهل البيت هنا من أخذ عن آبائه وعن أجداده إلى سيدنا علي عليه السلام ولم يتأثّر بالمذاهب والتيارات الأخرى .

بأنها (عويصة ، صعبة ، دقيقة جداً ..)!! فإنه يقول هنا أيضاً ص (١٥): [لأنه من باب الدقائق التي تعز على كثير من الناس] . وفي موضع آخر هنا يقول: [فإنه دقيق جداً]! ويقول في ص (٩٨) [إن مسألة رؤية الله تعالى من المسائل العقائدية الدقيقة ، والدقيقة جداً]! ويقول في رسالته المهدومة «موقف أهل السنة من الخلاف .. »: [هذه المسألة من المسائل الدقيقة في علم الأصول وعلم الكلام] ، ويقول فيها أيضاً: [ومع ذلك كله تراه يستهين بهذين العلمين ، لأنهما يشتملان على مباحث دقيقة تجل عن أذهان أكثر الناس]! ثم نرى هذا المتفلسف ـ الذي ظهر لنا مستواه من العلم والفهم _ يظهر نفسه بأنه هو الفذ القادر على حل هذه العويصات والدقائق التي عجز عنها الرازي وغيره! وأما بقية الناس وخاصة الرادين عليه والكاشفين لمبلغه من العلم والفهم فينعتهم بالأغبياء والبلداء الذين لا يفهمون لأنهم لم يخوضوا بما خاض به من التفلسف والتمنطق والكلام الفارغ!

الكاتب يسمي مثبت الرؤية: (منكراً للرؤية من حيث اللازم)!:

هذا الفئة من الناس وهي هذا الكاتب وإخوته وأضرابهم لديهم استعداد لأن يجادلوا بالباطل حتى يسموا الأسود أبيض والأبيض أسود! ويعشقون تعقيد القول الفارغ! وانتقاء غرائب الأفكار وما لا قيمة له منها! ويضيفون إلى ذلك حش الكلام وحشوه فيجعلون مجموع ما يهذون به من الأباطيل قواعد وأسساً في علم التوحيد يدعون الناس للإيمان بها! ومن ذلك:

أنه يسمي مثبت الرؤية من الحنابلة المجسمة الحشوية : (منكر للرؤية من حيث اللازم) فيقول ص (0-7) من كتابه المتهافت :

[وعلى ذلك يكون المنكرون لرؤيته تعالى من حيث الإجمال صنفين من الفرق الإسلامية : الصنف الثاني : منكر للرؤية من حيث اللازم ، وهم من أثبت إمكانية رؤيته تعالى ولكن بشرط التحيز والجهة .. وبما أن الله في واقع الأمر ليس متحيزاً ولا في جهة وهم اشترطوا لصحة إمكانية رؤية الشيء أن يكون متحيزاً وفي جهة لزمهم إنكار إمكانية رؤيته تعالى لأن الله تعالى في الواقع على خلاف ذلك] .

فهل يا أيها العقلاء من يثبت الرؤية بالتحيز والجهة يعد من مثبتي الرؤية أم من المنكرين لها ؟! وهل يقول عاقل بأن الحنابلة المجسمة الذين يثبتون الرؤية يصح أن يقال فيهم إنهم منكرون لها ؟!

وهل رأيتم مثل هذه التفكير المتبلِّد ؟!

ثم ذكر كلاماً عقب ذلك للتفتازاني ليدلل به على ما يزعم! وليس في كلام التفتازاني إلا أن المشبهة والكرامية يقولون برؤيته! أي يثبتون الرؤية ولا ينكرونها!

وبذلك يتبين لكم حقيقة عقل هذا الكاتب المعوج عن جادة الفهم وصحة الاستدلال!

قال الكاتب ص (٧):

[قد يظن أحدٌ أن السعي في مثل هذه الدراسة وغيرها من مسائل علم الكلام يؤدي إلى زيادة الشقة بين الفرق الإسلامية ..] .

أقول: إن الناس لا يظنون ذلك بل يتيقنونه! وهو الواقع ، هذا أولاً .

أما ثانياً: فأين هي هذه الدراسة ؟! وهل تُعْتَبُرُ هذه الورقات الفاشلة دراسة وقد أضاع الكاتب غالبها في هرطقات فارغة يريد أن يثبت بها أن كل موجود يصح أن يرى الخ ، مع أنها قواعد ونتائج باطلة عقلاً وفاسدة

نقلاً كما أسلفنا.

لا سيما وهو لا يريد أن يستقصي البحث في الأدلة الشرعية من الأحاديث والآيات وإنما يريد العلك والرغاء بالكلام الإنشائي الفارغ الذي يوهم به المغفلين والبسطاء أنه كلام منطقي عقلي في أعلى مستويات المعرفة وهو ليس كذلك في الحقيقة والواقع ، أما الأدلة فهو من أبعد الناس عن القدرة على مناقشتها! ومن الدلائل على ذلك:

قوله ص (٩٢): [لن نتجادل مع الخصوم في الأحاديث من ناحية نقدية ، أي بالتضعيف والتصحيح ، وذلك لأنه باب طويل يحتاج إلى دراسة خاصة ، وأهل الحديث من أهل السنة لم يقصروا ولله الحمد في هذا الجانب ، فردوا على كثير من مطاعن المنكرين في أحاديث الرؤية ..]!

فهو بهذه الطرق يتهرَّب من الخوض في الأدلة وبيان صحتها وضعفها أو تحقيق دلالتها على المقصود ، لأنه مفلس في هذا المجال ، وأما حش الكلام الفارغ والتمنطق والتهرطق فهو يتقنه جداً لأنه لا فائدة فيه!

وقوله في النص السابق: [وأهل الحديث من أهل السنة لم يقصروا ولله الحمد في هذا الجانب، فردوا على كثير من مطاعن المنكرين في أحديث الرؤية ..] يجاب عليه بأن علماء الكلام والعقيدة كالرازي والآمدي وإمام الحرمين (لم يقصروا ولله الحمد في هذا الجانب، فردوا على كثير من مطاعن المنكرين في أحاديث الرؤية) فلماذا يجادل في هذا الموضوع أيضاً ؟!

أم أنه مفلس فعلاً فيما يتعلق بالأدلة وخاصّة في علم الحديث ؟! لا سيما وأهل الحديث من أهل السنة بينوا علل أحاديث الرؤية التي في الصحيحين والتي احتج بها هذا الكاتب في دراسته الفاشلة هذه!

ويؤكّد هذا أيضاً قوله ص (٩٠): [ونحن بما قدَّمناه أغنياء عن ذكر ما أورده المخلفون (٨٠) من تشكيكات حول الاستدلال بهذه الآية على رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة ، ذلك أنها مجرد تأويلات لا يحتاج إليها النص لأنه كما قلنا يدل على شيء ممكن في ذاته]!!

كيف يقول (لا يحتاج إليها النص) وخصومه الذي هو بصدد الرد عليهم يذكرون تلك التأويلات وقد أقنعوا كثيراً من الناس بها ؟! وكيف يقول بأن رؤية الله تعالى (شيء ممكن في ذاته) وهي في الحقيقة مستحيلة في ذاتها وليست ممكنة لأنه لا يصح قياس وجود الله تعالى الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ على وجود الحوادث والمخلوقات ؟!

وكيف لا يحتاج النص لتلك التأويلات أيضاً والجمع بين نصوص القرآن في مثل قوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ وقوله تعالى ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ يوجب التأويل قطعاً ، وخاصة أن الله تعالى ذكر أن طلب رؤيته من الموبقات في آيات منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكُبُرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتُوا عُتُواً كُبِيرًا ﴾ الفرقان : ٢١ .

ولما كان الكاتب لا يقدر على مزاولة مثل هذه المضائق العلمية فإنه يعتذر بمثل هذه الأعذار الفارغة الفاشلة! مع أن المشتغلين بالعلم يعلمون أن الدلالة في كثير من الآيات والأحاديث ظنية تحتاج إلى بيان ، كما أن الثبوت في أحاديث الآحاد ظني ، والكاتب كما هو معلوم لا يتقن

^{(&}lt;u>A</u>) هذه من جملة أخطائه الإملائية ، إذ لم يجد من يصحح له ما يكتبه من نازل القول! وصواب هذه الكلمة (المخالفون)! فلا تغفل عن هذا!

الخوض في علوم الحديث ولا يعرف كيفية ثبوت الأحاديث وقضايا الأسانيد والعلل ، لأنه إذا تكلَّم بذلك انكشف مبلغ علمه وفهمه الحقيقي ، أما الكلام الفارغ في الهرطقات والفلسفة والتمنطق فهذا يمكنه أن يكثر منه لأنه غير منضبط ومجال اللف والدوران فيه واسع فسيح!

وقد أكمل الكاتب كلامه في هذا المجال ص (٩٠) فقال:

[وعليه فلما قدَّمنا من براهين عقلية تدل على إمكان رؤية الله تعالى مع ما تدل عليه هذه الآية من وجوبها للمؤمنين في دار القرار كافي (٩) للتصديق بهذه العقيدة وإلقاء كل الأقوال التي تنكرها خلف الظهور بل وتحت الأقدام إن أمكن]!

ونقول: بل إن ما هو حقيق بأن يلقى تحت الأقدام هو تلك الهرطقة والفلسفة الفارغة التي يتشدَّق بها ، المبنية على آراء وأفكار أرسطو وأفلاطون الخالية من نصوص الشريعة المتمثلة بآيات القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية!

وهذه البراهين العقلية التي يزعمها ليس فيها برهان واحد يثبت جواز الرؤية على التحقيق ، لا سيما وقد حكم عليها الفخر الرازي بأنها ضعيفة باعتراف هذا الكاتب! فكيف تكون براهين ؟

ثم ليس فيها لو ثبت هذا الدليل العقلي الذي يزعمه والذي هو قول فاسد في الواقع إلا جواز الرؤية عقلاً مع أنها ممنوعة شرعاً ، وكذلك

^{(&}lt;u>9</u>) وهذا أيضاً جملة من الأخطاء النحوية والإملائية التي سقط فيها هذا الكاتب المتعالم!! وسنعلق عليها الآن إن شاء الله تعالى! ولو كان يفهم اللغة حق الفهم أو هو متمكن منها لقال (كافي)! ولم يقل (كافي)!!

مستحيلة عقلاً من الجهة الصحيحة ، لأن الخالق لا يشبه المخلوق ولا يقاس به بوجه من الوجوه حتى في صفة الوجود! بدليل أن وجود المخلوق مرتبط بالمكان والجهة والحيز والصورة والهيئة ، والخالق سبحانه منزَّه عن ذلك!

وقول الكاتب في فقرته السابقة: (مع ما تدل عليه هذه الآية من وجوبها للمؤمنين في دار القرار كافي للتصديق بهذه العقيدة) يذكرنا بما قاله أخونا الكبير الأستاذ نذير عطاونة حفظه الله تعالى سابقاً في كتابه الفذ ((الاتفاق والائتلاف بين الإمامين الغماري والسقاف » ص (٢٧٥) ويؤكده، حيث يقول هناك الأستاذ نذير عن نفس هذا الكاتب:

[إن صاحبنا يتناسى نفسه وأخطاءه اللغوية الكثيرة التي يصلحها له المدققون والمصححون اللغويون وغيرهم الذين يستعين بهم فيُقوِّمُون ويصلحون اعوجاجات وطامات كتاباته التي لا يمكن لها أن تقوم بغير ذلك وخاصة أنها خالية من النمط العلمي المفهوم لأنها كما يقال (حش كلام) ومزيج من الفلسفة والسفسطة والهرطقة التي ليس لها أي لون أو طعم أو رائحة !!

كما أن هناك من يهذب له ما يسوده من ترهاته التي تنضح بألوان وأشكال السباب المقذع الذي يطرِّز به تلك الكتابات المتهافتة بما تحمله من أفكار!

ويستعين أيضاً بمن يخرج له الأحاديث التي تَردُ في تلك التعليقات والمسودات التالفة مع ندرتها وقلتها! كما يكتب له أبحاث حديثية! وهو معترف بذلك إلا أننا نريد أن يطّلع على هذا الأمر من لم يعرفه

ومن لم يعلمه بعد!

فقد قال الكاتب المذكور ص (٢٢) في مقدمة كتاب ((شرح صغرى الصغرى)) للسنوسى :

[فطلبت من الإخوة في دار الـرازي أن يقوموا بتعهد صف الكتـاب وتدقيقـه وتخريج أحاديثه وآياته ...]!!

ثم قال:

[ثم طلبت من صاحبنا الشيخ ... القيام بمراجعة الكتاب لغوياً ونحوياً فتحمس لذلك ولم يتردد وكتب بعض الملاحظات على هوامش نسخة المراجعة وقد استفدنا]!!

فكتابات صاحبنا قد بلغت مبلغاً من التهافت والهزال بحيث لا تستطيع أن تقوم إلا بدعامات تسندها ليظن الناظرون إليها أنها حية وقائمة بنفسها دون دعائم! فهي لا تقوم إلا بعد أن يصححها اللغويون من الناحية اللغوية ؛ والنحويون من الناحية النحوية ، والمعتنون بعلم الحديث من الناحية الحديثية بتخريج الأحاديث بل بكتابة المواضيع الحديثية ، ثم يدققه المتخصصون بالتدقيق لتفادي الأخطاء العلمية والفكرية وبقية الجوانبك! وهي مع ذلك كله مليئة بالأخطاء الفكرية والعلمية واللغوية والإملائية والنحوية!!] انتهى كلام الأستاذ نذير حفظه الله تعالى .

الكاتب يصف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بر (الرسول محمد) أو (محمد) !! :

يلاحظ أن الكاتب لا يوقر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالطريقة المعروفة عند أهل السنة والسادة الصوفية في تعبيراته: يقول الكاتب ص (٩): [وعلى هذا النوع من الاختلاف ينطبق قول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم]!

وفي نفس الصفحة يقول [ونبوة محمد ..] .

وفي ص (١٠-١٠) يذكر سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات بوصف : [الرسول محمد] .

وهذا التعبير ـ عند أهل السنة ـ هو تعبير بعض الصحفيين والكتاب الذين لا يعني لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك المعنى الذي يعنيه لأتباع الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم العاشقين له! الذين يقولون عندما يذكرونه (سيدنا رسول الله) أو (نبينا) أو (النبي) أو (رسول الله) أو نحو هذه الألفاظ الدالة على الاحترام والتوقير، فالله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَـزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ الأعراف: ١٥٧.

احتجاج الكاتب بحديث الافتراق الباطل:

أحتج الكاتب ص (١٠) بحديث الافتراق إلى ثلاث وسبعين فرقة ، وهو حديث من جملة البواطيل المعارضة للكتاب الكريم والسنة الصحيحة! وقال في الحاشية:

[أخرجه ابن ماجه في سننه بسند متصل رواته ثقات عن عوف بن مالك ، كتاب الفتن ، باب افتراق الأمم ، حديث رقم : ٣٩٩٠ . كما أخرج الحديث بلفظ قريب غير واحدٍ من أصحاب السنن ، كأبي داوود ، عن معاوية بن صخر بسند حسن رقم ٣٩٨٤] .

أقول: أما حديث ابن ماجه الذي ذكره برقم (٣٩٩٠) فقال شيخنا (١٠٠) العلامة السقاف في صحيح شرح الطحاوية ص (٦٢٨):

[وأما إسناد عوف بن مالك ففيه عَبّاد بن يوسف وهو ضعيف ؟ قال الحافظ في « التقريب » : « مقبول » وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث ؟ وقال ابن عَدِي : « روى أحاديث تفرّد بها » قلت : وهذا منها ، انظر « تهذيب التهذيب » (٥/ ٩٦) . وهو في « ديوان الضعفاء » للذهبي برقم (٢٠٨٩) . وقال الحافظ البوصيري في « زوائد ابن ماجه » (٣/ ٢٣٩) عن حديثه هذا : « هذا إسناد فيه مقال ، راشد بن سعد قال فيه أبو حاتم : صدوق ، وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه …»].

وأزيد على ذلك بأن : راشد بن سعد وصفه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (١٨٥٤) بأنه : « كثير الإرسال » .

فكيف بعد هذا يكون الإسناد متصلاً ورجاله ثقات ؟!!

وقال شيخنا في ((صحيح شرح الطحاوية)) ص (٦٢٧) أيضاً :

[وفي إسناده من حديث معاوية : أزهر بن عبد الله الهوزني : وهو غير ثقة ؛ قال ابن الجارود كان يَسُبُّ علياً رضوان الله عليه (١١) ؛ كما في

⁽١٠) تنبَّه أخي القارىء الكريم إلى أن نصوص شيخنا السيد التي ننقلها في هذا الكتاب أننا ننقل معها الحواشي التي عليها لفضيلته في كتبه التي ننقل نصوصه منها، فلا تغفل عن هذا الأمر.

⁽¹¹⁾ وهنا ينبغي أن يطبق النواصب ما قاله أبو زُرْعة الرازي: « إذا رأيت رجلاً ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أنه زنديق »!! وما بالنا نراهم يطبقون هذه القاعدة التي لا دليل عليها على من انتقص بني أمية

ترجمته في « التهذيب » (١/ ١٧٩) وقال أزهر هذا : « كنت في الخيل الذين سَبُوا أنس بن مالك فأتينا به الحجاج » قلت : فلعنة الله عليه . والحديث مسلسل بالنواصب] .

ثم الحديث معارض بما هو مذكور في «صحيح شرح الطحاوية » ص (٦٢٩) أيضاً من خمسة أوجه فارجع إليها .

احتجاجه بحديث لا يصح الاستدلال به:

وقال الكاتب قبل ذلك بصفحة وذلك ص (٩):

[وعلى هذا النوع من الاختلاف ينطبق قول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)) ..] .

أقول: وهذا الحديث معل مذكور في كتاب «علل الترمذي » للقاضي أبى طالب ص (١٩٩).

وقال الإمام النووي في ‹‹ شرح مسلم ›› (١٣/١٢):

[قال العلماء أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحُكْم ، فإن أصاب فله أجر باجتهاده وأجر بإصابته ، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده ، وفي الحديث محذوف تقديره إذا أراد الحاكم فاجتهد ، قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم فإن حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهى مردودة كلها ولا يعذر في شئ من ذلك ..] .

وأتباعهم وأذنابهم ولا يطبقونها على من انتقص سيدنا علياً رضي الله عنه أو بعض أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصطفين الأخيار ؟!!

وعليه فلا يحتج بهذا ، والكاتب يبني أفكاره على أوهام وأدلة غير قائمة وخاصة أنه يعترف بأنه ليس من أهل الاجتهاد ويعيب من يدَّعي الاجتهاد!

ادِّعاؤه بأن العباد لا فعل لهم ولا تأثير في أفعالهم :

قال الكاتب ص (١٣) من رسالته الفاشلة ما نصه:

[وكيف سينصرنا _ الله _ إذا اعتقدنا فيه بما يقوله المعتزلة والشيعة تبعاً لهم من أن العبد يخلق بقدرته الحادثة الإيمان أو الكفر في نفسه ، ويختار ذلك دون اختيار الله تعالى وإرادته ؟! ..]!

يعني الكاتب أنه يجب أن نعتقد لينصرنا الله تعالى أنه سبحانه يختار الكفر ويريده لنا! ويخلقه في أنفسنا! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! ويكفي في الرد على هذا الكاتب قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف: ٢٨.

ثم أورد الكاتب في تلك الصفحة حديثاً يستدل به على أن المعتزلة وكل من يقول بأن أفعال العباد تقع بقدرة العبد الحادثة مشركون! والحديث هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشركه ».

أقول: راحت مشرقة ورحت مُغُرِّبا .. وتعليقاً على هذا الهذيان أقول: أولاً: نفى أئمة هذا الكاتب الأشاعرة الشرك عن المعتزلة وغيرهم رداً منهم على السنوسي الذي يتعصب له الكاتب .

ثانياً: أن من أئمة هذا الكاتب الأشاعرة من يقول بأن أفعال العباد إنما تقع بقدرة العبد الحادثة! فليس حال الأشاعرة بالصورة التي يحاول هذا

الكاتب أن يصورهم بها ، ويخدع بها من قد يثق بكلامه ، من أن الأشاعرة متفقون على أنه لا فاعل إلا الله تعالى وأن من قال بأن للإنسان فعلاً فهو مشرك كافر! لأن الأشاعرة ليسوا وهابية تكفيريين!

ثالثاً: وبذلك يتبين أن هذا استنباط باطل واجتهاد آثم! لأن الكاتب ليس من أهل الاستنباط! وهو يشهد على نفسه بأنه ليس مجتهداً ولا من المستنبطين، ولذلك يقلّد أصحاب الحواشي ويتعصب لهم! وهذه الترهات التي يذكرها تشهد عليه بذلك!

رابعاً: أنه انفرد بتفسير غريب للحديث حيث حمله على من قال بأن الإنسان له فعل ، والعلماء _ وخاصة الأشعريين _ كما هـ و معلـ وم ومشهور بينوا أن المراد بالحديث الرياء والمرائي ، ومن قول العلماء في ذلك ما قاله الإمام النووي في «شرح مسلم » (١١٦/١٨) أن : «معنـاه أنـا أغنـي عـن المشاركة وغيرها ، فمن عمل شيئاً لي ولغـيري لـم أقبلـه بـل أتركـه لذلك الغير ، والمراد أن عمل المرائي باطل لا ثواب فيه ويـاثم بـه » . وبـه يتبين بطلان استدلال الكاتب .

ولنبسط ذلك فنقول:

أولاً: ذكر بعض أقوال علماء الأشاعرة الذين ينفون الشرك عن المعتزلة في هذه المسألة ويردون على السنوسي:

١- قال الشيخ الدسوقي في حاشيته على «أم البراهين» ص (١٦٦):
 [وليس المراد أنهم مشركون حقيقة لما علمت أن الإشراك حقيقة إثبات الشريك في استحقاق العبودية أو في وجوب الوجود والمعتزلة لا يقولون بشيء من ذلك ، وقد بالغ علماء ما وراء النهر في ذمهم حيث

قالوا: المجوس أسعد حالاً من المعتزلة لأنهم أثبتوا شريكاً واحداً والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى ، والمصنف تابع لهم في المبالغة (١٢) وإلا فهم ليسوا مشركين حقيقة كما علمت].

٢ - وقال الشيخ الهدهدي في حاشيته على ((أم البراهين)) ص (٥٨)
 مكملاً موضوع الدسوقى :

[ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون إذ لم يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق لأفعاله إلا أنهم يُسَلِّمُون أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى فلا يكون العبد إلها ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية وغيرهم فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم]!!

٣- وبنحو هذا قال الشيخ الباجوري في شرحه على الجوهرة ص (١٠٤) ، وكذلك في شرحه على السنوسية ص (٨٥) حيث قال في الموضع الثاني :

[والصحيح عدم كفرهم بذلك لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى] .

وبذلك تَصْفَعُ مقالاتُ علماء الأشاعرة تخرصاتِ الكاتب واتّهاماته

⁽١٢) وهذا يفيدنا أن السنوسي يشبه عبد القاهر البغدادي في كون كل منهما حاملاً وحاقداً على المعتزلة بشدة! وهذا الحقد مبني على أكاذيب حكاها ابن الراوندي للذي وصفه العلماء بالإلحاد عن المعتزلة زوراً وبهتاناً! ومبني على اتجاهات سياسية قديمة لأن المعتزلة كانوا يعارضون خلفاء الجور ويوافقون أهل البيت عليهم السلام، وعليه فلا يجوز الالتفات لهذا التحامل البغيض!!

الواهية للمسلمين ولعباد الله المؤمنين بالشرك والكفر ، وينكشف أنه شاذ مولع برمي المسلمين الموحدين بالكفر والشرك على منهج الوهابية والمتمسلفين!

بل إن هذا الكاتب يناقض نفسه بنفسه فإنه يقول ص (٧٥) من تهذيب السنوسية المعوج:

[والصحيح عدم كفرهم ـ المعتزلة ـ بذلك **لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد** كخالقية الله تعالى]!!

وبذلك يكون قد نقض غزله المهلهل بيده أنكاثاً!

وتتمة لبيان تخبطه في مسألة الأفعال ينبغي أن يفهم الناس أنه قال في كتابه تخريب شرح السنوسية ص (٤٠):

[حقيقة الوحدانية عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال]!! ثم قال ص (٤١): [تعدد أفعاله تعالى ثابت لا يصح نفيه عنه لأن أفعاله تعالى كثيرة]!!

بينما قال ص (٤٠) في الحاشية:

[التوحيد هو فعل للعبد يتعلق به التكليف] !!

مع أنه يقول ص (٤١) في الحاشية:

[ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل] !!

فتأملوا كيف يتخبَّط لتعرفوا مبلغه من العلم والعقل والفهم!! وهكذا نراه يشرق ويغرب في آن واحد!

ثانياً: أقوال أئمة الأشاعرة الناصة على أن أفعال العباد إنما تقع بقدرة

العبد الحادثة:

١ - قال إمامه الأشعري في «مقالات الإسلاميين » (١/ ٢٢١):
 « والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون
 كسباً لمن وقع بقدرته » .

[فإن زعم من لم يوفق للرشاد أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدورها أصلاً فإذا طولب بمتعلق طلب الله تعالى بفعل العبد تحريماً وفرضاً ، ذهب في الجواب طولاً وعرضاً ... ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه ، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال ، وفيه إبطال الشرائع ، ورد ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام ... فالعبد فاعل مختار] .

٣- ونقل الشيخ الدردير في «شرح الخريدة » ص (٦٢) أن الإمام
 الغزالي والإمام السبكي يقولان بأن قوة العبد هي المؤثرة في الفعل .

وبذلك يذهب معتقد هذا الكاتب ومن يقلدهم ويتعصب لهم أدراج الرياح .

وقد ردَّد الكاتب وكرر هذه الفكرة الباطلة في رسالته ودراسته الفاشلة في أكثر من موضع (١٣) وهي من جملة العقائد الفاسدة التي يدعو إليها

⁽۱۳) ومن ذلك أنه قال ص (۱٦) في الحاشية: [ملاحظة: كتاب صحيح شرح العقيدة الطحاوية ، السقاف ، .. فيه إشارات كثيرة تدل على خروج الرجل عن عقائد أهل السنة ، وتأثره الشديد بآراء المعتزلة ، كإنكاره لوحدة الفاعل ، ورؤية الله ، وكثير من الغيبيات كعذاب القبر ونعيمه]!! وقد تقدَّم أنه كاذب فيما ادَّعاه في عذاب القبر

وليرسخ بهذه عقيدة وحدة الوجود وأنه لا فاعل في الكون إلا الله تعالى والعباد ليس لهم فعل ولا عمل ، مع أن القرآن الكريم أثبت أن للإنسان فعلاً وعملاً فكتاب الله تعالى أحق وأولى أن يتبع من هذيان هذا الكاتب وأئمته الجبريين!

قال تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢١٥، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ فَلَنْ يُكُفْرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ آل عمران : ١١٥، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرَّا يَدرَهُ ﴾ الزلزلة : ٨.

فكل من العقل وشرع يثبت أن كل إنسان يفعل ، وهذا الكاتب يقول الفاعل واحد فقط ويدعو إلى ما يسميه: عقيدة (وحدة الفاعل) ، ويقول في كتابه تهذيب شرح السنوسية (ص١٤) في الحاشية نقلاً عن البطاوري: ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال (١٤) ، وما يظهر من الأفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب وهو مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده، فإذا أراد الإنسان فعلاً كالقيام مثلاً فالله تعالى هو الذي يخلق ذلك القيام ويخلق لذلك العبد قدرة تصاحبه عند وجوده، وتلك القدرة لا تأثير لها في القيام وإنما هي مصاحبة له ، وهكذا جميع الأفعال (والله خلقكم وما تفعلون) (١٥)

ونعيمه ، وأما الموضوعان الآخران فالكاتب مجانب فيهما للعقيدة الصحيحة ، فلا عبرة بهرائه .

(12) وهذا فرع من مذهب وحدة الوجود والعياذ بالله . ونحن نخالفه في عقيدته هذه المستمدة من بعض الحواشي ولا نقول بأن كل فعل في هذا الكون هو لله تعالى . (١٥) الآية : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الصافات/ ٦٩) ، وليس (وما تفعلون)

فهذه العقيدة الفاسدة الباطلة _ التي يتبناها الكاتب _ تنص على أن أفعال الفجار والزناة وشاربي الخمور إنما هي أفعال الله تعالى ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! هذا هو التوحيد والعقيدة الذي يريد هذا الكاتب أن يدعو الناس إليها لينصرهم الله تعالى على حسب زعمه!

ومن هنا نعيد قول الكاتب الذي ذكره ص (٤٩) عليه لأنه هو أولى من ينطبق عليه كلامه حيث قال: [ومن قال شيئاً لم يحط به كان كثير السقوط، ومن كثر سقطه قل مقامه، وانحط مقداره، وانتزعت من قلوب العباد هيبته]! وقوله هذا مع أنه منطبق عليه يشعر بحقدٍ لئيم في قلبه على الناس!

كلام الكاتب الفارغ لا يحتاج إلى رد ولا لإضاعة الجهد والوقت وإنما نرد على استدلاله بالنصوص الشرعية التي يستدل بها في غير موضعها حيث لا دلالة فيها لما يريد:

ينبغي أن تعلموا أن هذا الكاتب كثير الكلام فيما لا فائدة فيه ، ولنا ملاحظات كثيرة على ما يذكره في كتاباته وما ذكره في هذه الرسالة الفاشلة التي نحن بصدد الرد عليها ، ولما كان ما يقوله لا عبرة به فإننا لن نضيع الوقت في تعقبه في أخطائه الفكرية الكثيرة جداً لأننا لا نرى حاجة إلى ذلك! وإنما سنتعقبه في استدلالاته (١٦) بالأدلة الشرعية نقطة نقطة فنقول:

كما يزعم هذا الكاتب الذي يخطىء على الدوام فكرياً وإملائياً !!!

(١٦) مع أن هذه الاستدلالات ليست منه ، ولا هي له في الحقيقة ، فهي ليست من إبداعاته أو استنباطاته إلا في النادر ، وإنما هو ناقل لها من بعض المخطئين أو بعض الحواشي ومقلّد لهم بلا وعي ولا إدراك ، كما يتضح مما نكشفه من أمور هنا ، وإنما مقصده أن يظهر أمام بعض المغفلين بأنه المنافح والمدافع عن العقيدة الأشعرية وأنه

ذكر ص (٥٥) بعض النصوص التي يحاول أن يستدل بها عند المغفلين وأشباههم على كون العبد لا فعل له وهو ما يسميه بعقيدة (وحدة الفاعل) فلا بد أن نذكر تلك النصوص ونجيب عليها ونوضح عدم صحة استدلاله بها على تلك العقيدة الفاسدة ، فنقول :

۱ – وأما قوله تعالى : ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ الرعد : ١٦ .

فالجواب عليه: أن المولى سبحانه وتعالى كما قال ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ قال أيضاً: ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير ﴾ المائدة: ١١٠ ، وقال أيضاً: ﴿ وتخلقون إفكاً ﴾ العنكبوت: ١٧ ، وقال أيضاً: ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ المؤمنين: ١٤! فهذه الآيات تثبت أن هناك خالقين وأنه سبحانه أحسنهم خلقاً ، أي فعلاً! وعلى ذلك يجب التأويل لنتجتنب القول بتناقض النصوص القطعية فنقول: كل آية ورد فيها أن الله تعالى خالق كل شيء فالمراد بها أنه خالق الأعيان وخالق كل ما لا يقدر الإنسان يخلقه ، وأما الآيات الأخرى فهي تثبت أن الإنسان يخلق فعله أو يقوم به هو بقدرته الحادثة التي وهبه الله إياها وأمدّه بها!

فليس المراد بقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ أفعال العباد بل المراد ما خلقه الله تعالى من الأمور ، وقد قال سبحانه عن الريح ﴿ تُدَمِّرُ كُلُ شَيْء بِأَمْر رَبِّهَا ﴾ الأحقاف : ٢٥ ، ولم يَعْن بقوله ﴿ كل شيء ﴾ كل الموجوات والأشياء التي خلقها الله تعالى ! ولكن الكاتب لا يفهم ولا يريد أن يفهم !

٧- وأما قوله تعالى : ﴿ قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم ﴾

المرجع فيها ، وهو كما ترون بهذه الحالة التي يرثى لها .

الأنباء: ٦٩.

فليس في هذه الآية الكريمة دلالة لما يريد على التحقيق ، ولم يوردها إلا لأنه أراد أن يقول لنا بأن الله تعالى يخلق الإحراق عند النار أو لا يخلقه ، وهذا غير ظاهر لاحتمال أن الله تعالى أودع في النار خاصية الإحراق ومتى شاء أبطلها أو سلبها ، لكن هذا لا دخل له في أفعال العباد على فرض أن الله تعالى هو الذي يخلق الإحراق وأن النار لا تحرق كما يقول هذا الكاتب ومقلّديه .

٣- وقوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ الصافات : ٩٦ .

ليس فيها أيضاً ما يدل على قوله ، فالاعتماد على ظاهر قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وون النظر إلى سياق الآية وسباقها خطاً محض! وهذه الآية الكريمة ليس له فيها دليل على مراده هو ومن يقول بقوله! وإنما معناها: والله خلقكم وخلق هذه الحجارة التي تنحتونها وتجعلونها أصناماً تعبدونها ، والدليل عليه ما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ التَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ، وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات: ٩٥-٩٦ ، لا سيما وقد نص بعض كبار علماء الأشاعرة على أن هذه الآية لا يصح الاستدلال بها على هذه القضية ، ومن كبار الأشاعرة الإمام الفخر الرازي الذي يقول في تفسيره (٢٦/ ٢٦/ ١٥٠): « فالأولى ترك الاستدلال بهذه الآية » أي في هذا الموضوع!

وذلك لِمَا ذكره الفخر الرازي قبل ذلك بأسطر إذ قال رحمه الله تعالى هناك :

[(الأول): قوله ﴿ أتعبدون ما تنحتون ﴾ والمراد بقوله ﴿ ما

تنحتون ﴾: المنحوت لا النحت ، لأنهم ما عبدوا النحت ، وإنما عبدوا المنحوت ، فوجب أن يكون المراد بقوله ﴿ ما تعملون ﴾ المعمول لا العمل ، حتى يكون كل واحد من هذين اللفظين على وفق الآخر . (والثاني): أنه تعالى قال : ﴿ فإذا هي تلقف ما يأفكون ﴾ وليس المراد أنها تلقف نفس الإفك بل أراد العصي والحبال التي هي متعلقات ذلك الإفك ، فكذا ههنا .

(الثالث): أن العرب تسمي محل العمل عملاً، يقال في الباب والخاتم هذا عمل فلان والمراد محل عمله، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن لفظة (ما) مع ما بعدها كما تجيء بمعنى المصدر فقد تجيء أيضاً بمعنى المفعول، فكان حمله ههنا على المفعول أولى لأن المقصود في هذه الآية تزييف مذهبهم في عبادة الأصنام لا بيان أنهم لا يوجدون أفعال أنفسهم، لأن الذي جرى ذكره في أول الآية إلى هذا الموضع هو مسألة عبادة الأصنام لا خلق الأعمال].

فالآية الكريمة ليست دليلاً على عقيدة (وحدة الأفعال) الفاسدة التي يعتقدها هذا الكاتب بشهادة أحد أكابر أئمة الأشاعرة ألا وهو الفخر الرازي رحمه الله تعالى .

3 - وأما قوله تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ الأنفال 1 .

فمعناه: أنك لست بقدرتك أوصلت التراب إلى وجوه هـؤلاء الذين رميت حفنة التراب جهة وجوههم ، لأن عادة الإنسان والقوة التي أعطاه الله إياها لا تجعله قادراً على ذلك ، فأنت لما رميت تلك الحفنة خرق الله

تعالى العادة فأكمل بقدرته سبحانه إيصال التراب لأعينهم ، فهذا الإيصال من فعل الله تعالى وأصل الرمي من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كانت في رميته تلك معجزة خارقة للعادة!

قال الفخر الرازي في تفسيره (٧/ ٣٨٠) ناقلاً عن الكشاف: [﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكن الله رمي ﴾ يعني أن القبضة من الحصباء التي رميتها ، فأنت ما رميتها في الحقيقة ، لأن رميك لا يبلغ أثره إلا ما يبلغه رمي سائر البشر ، ولكن الله رماها حيث أنفذ أجزاء ذلك التراب وأوصلها إلى عيونهم ، فصورة الرمية صدرت من الرسول عليه الصلاة والسلام وأثرها إنما صدر من الله ، فلهذا المعنى صح فيه النفى والإثبات] .

أما النصوص النقلية التي زعم الكاتب بأنها تدل على الرؤية:

فقد استوعب السيد العلامة السقاف في كتابه ((مسألة الرؤية)) جميع تلك النصوص وبيَّن أنه لا دلالة فيها على الرؤية ، فلنعرض ما ذكره الكاتب منها ونجيبه عليه :

١- قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرنِي الْخُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُرْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأعراف: ١٤٣.

قال الكاتب ص (٨٢):

[وهذه الآية تدل على أن رؤية الله تعالى ممكنة في ذاتها من وجهين : الوجه الأول : طلب موسى عليه السلام إيّاها ، وذلك في قول الله تعالى :

﴿ قَالَ رَبِّ أَرنِي أَنْظُو ْ إِلَيْكَ ﴾] .

والجواب على ذلك: أن القول الفصل في جواز الرؤية أو ثبوتها إنما يؤخذ من كلام الله سبحانه وتعالى وهو الذي يُعَلِّمُ سيدنا موسى عليه السلام وغيره من عباده بما يجوز وما لا يجوز، وقد سأل سيدنا موسى رؤية الله في الدنيا، ونحن هنا في مضمار الكلام الشرعي وليس العقلي المحض، والمقرر عند أئمة الكاتب وشيوخه بالمراسلة ـ لأنه لا شيخ له ـ أن رؤية الله تعالى في الدنيا ممنوعة شرعاً، فكيف يطلبها سيدنا موسى ؟

والجواب: أن الأنبياء وجميع الخلق في مقام التلقي والتعلّم من رب العزة سبحانه وتعالى القائل ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلاً ﴾ الإسراء: ٥٨، والقائل: ﴿ وَأَنْزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ النساء: ١١٣، وقد سأل سيدنا نوح عليه السلام الله تعالى أن ينجي له ابنه فأفهمه الله تعالى بأن هذا السؤال غير جائز إذ قال سبحانه: ﴿ يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إنى أعظك أن تكون من الجاهلين ﴿ مود: ٤٤ ،

وبهذا يتبين أن نبياً من الأنبياء قد يسأل الله تعالى ما لا يجوز فيعلمه الله تعالى _ رب الأنبياء ومعلمهم وإله العالمين _ أن هذا السؤال لا يجوز ، وهذا ما حصل مع سيدنا موسى عليه السلام عندما طلب الرؤية (١٧١) ، وإنما تم القياس هنا من جهة أنه قد يطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو ممنوع شرعاً فيبين الله تعالى أن الأمر المطلوب ممنوع وأنه لن يستجيب له .

⁽١٧) مع أننا نعتقد أن أصح الأجوبة في هذه القضية هو أن سيدنا موسى عليه السلام إنما طلب ذلك ليتدرّج بقومه لأنهم قالوا ﴿ أرنا الله جهرة ﴾ !

وبذلك يتبين فساد اعتراض الكاتب حينما يقول ص (٨٥):

[فإن سلمنا جدلاً أن رؤية الله تعالى مستحيلة عقالاً كان قياس طلب موسى عليه السلام إياها من الله تعالى على طلب نوح عليه السلام المغفرة من الله تعالى لولده الكافر قياساً فاسداً لأنه قياس بين أمرين مختلفين] .

وفساد قول الكاتب هذا ظاهر لأن وجه القياس في هذه القضية أن كلاً من رؤية الله تعالى والمغفرة للكافر ممنوع شرعاً فهما أمران متفقان في الحكم وليسا بمختلفين كما توهم أو حاول أو يوهم الكاتب الذي يهذي بالباطل والمغالطات.

ثم إن المراد من القياس هنا والمقصود منه هو قياس طلب نبي لممنوع شرعاً على طلب نبي آخر لممنوع شرعاً مثله أيضاً ، فسؤال المغفرة للكافر وسؤال رؤية الله تعالى ممنوعان وغير جائزين شرعاً ، فليس الأمر كما تخيّل هذا الكاتب ، أو حاول أن يراوغ فيه ، ليكشف لنا عن حقيقة حاله بأنه لا يميز بين ما هو مستحيل وما ليس بمستحيل عقلاً!

ثم لهول هذا السؤال الذي طلبه سيدنا موسى عليه السلام ولكون رؤية الله مستحيلة عقلاً وشرعاً دك الله الجبل وصعق سيدنا موسى عليه السلام وتاب من ذلك لما أفاق من الصعقة قائلاً كما في نفس الآية: ﴿ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾!

ومعنى ذلك كما هو ظاهر: أي أنزهك يا رب عن أن تُركى وأنا أول المؤمنين بذلك. إذن فطلب سيدنا موسى للرؤية لا يدل على جوازها لا شرعاً ولا عقلاً وهو المطلوب، وبذلك ينهدم استدلال هذا الكاتب من هذا الوجه بالآية الكريمة.

قال الكاتب ص (٨٢) من رسالته:

[الوجه الثاني: تعليق الله تعالى تحقيق ذلك الطلب لموسى عليه السلام على أمر ممكن في ذاته وهو استقرار الجبل، والمعلَّق حصوله على ممكن ممكن أيضاً، قال تعالى: ﴿ قَالَ لَسَنْ تَرَانِي وَلَكِسَنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَاإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾].

وجوابه المختصر: أن حكم الرؤية في هذه الآية يؤخذ من قوله تعالى وجوابه المختصر: أن حكم الرؤية في هذه الآية يؤخذ من قوله يؤخذ من في أن استقر مكانه فسوف تراني ، فما يقوله الكاتب إنما هو تنكب عن طريق المعرفة ، كما تعد هذه الالتواءات حيدة عن لب البحث! إذ أن لب البحث هو سؤال سيدنا موسى عليه السلام لله تعالى الرؤية وجواب الله تعالى له بقوله في لن تراني ثيم توبة سيدنا موسى من هذا السؤال واستغفار الله تعالى والتصريح بأنه أول المؤمنين بأن الله تعالى لا يُرَى .

فقوله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ منطوق الحكم في هذه الآية ، أما المفهوم : فهو هل استقرار الجبل كان جائزاً أم مستحيلاً ؟ عند قوم هو جائز ، وعند آخرين هو مستحيل لأن الله تعالى كلم سيدنا موسى عليه السلام وقت تحرك الجبل واندكاكه أي وقت تجليه للجبل لا قبله كما يتصور ويتخيل المجيزون لاستقراره ، فلا يتم دليل جواز الاستقرار . ولأن استقرار الجبل كان محالاً لأن الله تعالى أمره أن يندك ، وما أمر الله تعالى بدكه يستحيل أن يستقر عقلاً ونقلاً .

والمقرر في علم الأصول أن المفهوم والمنطوق إذا تعارضا قُدِّم

المنطوق ولا عبرة بالمفهوم حينئذ (١٨) ، وبذلك يُقدَّمُ قول الله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ على كل مفهوم مخالف له ، وخاصة أن طلب سيدنا موسى لرؤية الله تعالى هو طلب للرؤية في الدنيا وهي ممنوعة ، فلا داعي للف والدوران ، لأن ملخص الأمر في هذه المسألة هو قوله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ ، وهو الجواب الشافي لكل علة ، فلماذا الجدل العقيم في المسألة ؟!

وأما الجواب العقلي على هذا فهو من وجهين كما قال بعض العلماء:

الوجه الأول: أنه وإن كان ممكناً بالإضافة إلى ذاته فهو مستحيل بالإضافة إلى أمور أخرى ولافرق في استحالة حصول الشيء ووقوعه بين أن يكون مستحيلاً لأمور أخر، ولهذا فلا فرق في عدم الوقوع بين استحالة حدوث ذات القديم تعالى وبين استحالة وقوع القبيح من جهته وإن كان استحالة حدوثه لذاته واستحالة وقوع القبيح منه لداعيه ، واستحالة استقرار الجبل يثبت لأمور ثلاثة:

أما أولاً: فلأنه _ عند أئمة الكاتب _ أراد الله تعالى في ذلك الوقت ألا يستقر الجبل وما أراد تعالى ألا يحصل كان حصوله مستحيلاً عندهم ، فإن حصول الاستقرار في ذلك الوقت محال .

وأما ثانياً: فلأنه تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل حال تحركه وحصول الاستقرار حال الحركة محال.

⁽١٨) قال العلامة ابن أمير الحاج في ((التقرير والتحبير)) (٢/ ٢٥٩) : [وَلا مُعَارَضَةَ بَيْنَ الْمَنْطُ وق وَالْمَفْهُ ومِ الْمُخَالِف فَ إِنَّ الْمَنْطُ وق أَقْ وَى مِنْهُ فَيَسْ قُطُ اعْتِبَارُ الْمَفْهُ ومِ مَعَهُ] .

وأما ثالثاً: فلأن معنى قوله تعالى: ﴿ فإن استقر مكانه فسوف تراني ﴾ أن الغرض من أنه لو لم يكن حال التجلي لكان لا معنى لقوله ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً ﴾ ليس إلا ليريد أن استقرار الجبل حالة التجلي محال فثبت أن حصول الرؤية كان معلّقاً على أمر مستحيل فيجب أن يكون مستحيلاً.

والوجه الثاني: لو سلمنا _ جدلاً _ أن الرؤية متعلقة على أمر ممكن فلم قلتم أنه لا بد أن تكون ممكنة ؟

بيانه: أن المعلَّق على ما يوجد وهو مما يصح وجوده يفيد أمرين: أحدهما: استحالة حصول المعلق عند عدم الشرط.

الثاني: صحة حصوله عند حصول الشرط والمطلوب بالمعلق بالشرط ههنا ليس إلا وقوع الرؤية وحصولها عند حصوله ولاشك أن موسى عليه السلام لما سأل الرؤية بقوله: ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ ، وأجابه الله تعالى بقوله: ﴿ لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فعلق الرؤية بأمر غير حاصل فكان تعليقه للرؤية على ما لم يوجد لبيان نفي وجودها وجوابه مطابقاً، فإما أن الغرض بيان أن لا رؤية ممكنة أو غير ممكنة فهو أمر غير مطلوب ولا مقصود فلو كان الغرض من التعليق بيان صحة الرؤية واستحالتها لم يكن الجواب مطابقاً فثبت أن الغرض بيان نفي وجودها وجودها وهو المطلوب.

قال شيخنا السيد العلامة السقاف في كتابه ‹‹ مسألة الرؤية ›› ص (٧٨)

وما بعدها حول هذه الآية الكريمة (١٩):

[الآية الثالثة التي تتعلق بموضوع الرؤية : سؤال سيدنا موسى الله تعالى بأن يريه نفسه وقول الله تعالى له ﴿ لن تراني ﴾ والآية بكاملها هي :

﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلَّمه ربه قال رب أرني أنظر إليك ؛ قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخرَّ موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أوَّل المؤمنين ﴾ الأعراف : ١٤٣ .

وملخص ما تدور عليه هذه الآية أن سيدنا موسى عليه السلام طلب الرؤية وأجابه الله تعالى بقوله له: ﴿ لن تراني ﴾ أي أن الله تعالى لا يراه سيدنا موسى عليه السلام ولا غيره ، فالأولى التعلق والتمسك بقول الله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ لا بقول سيدنا موسى عليه السلام الذي يقول ﴿ ربِ أرني أنظر إليك ﴾ لا سيما وسيدنا موسى عليه السلام قد تاب من هذا السؤال إذ قال في نفس الآية ﴿ سبحانك ﴾ أي أُنزُهك ﴿ تبت إليك وأنا أول المؤمنين ﴾ أي بأنك لا تُرى .

و (لن) تفيد التأبيد ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ﴾ الحج : ٧٣ ، أفاد العجز المطلق عن ذلك! وإذا خصصت لم تفد التأبيد .

وهناك قضيتان يمكن الإجابة عليهما تدوران حول هذه الآيــة جعلهمــا

⁽¹⁹⁾ تنبَّه أخي القارىء الكريم إلى أن نصوص شيخنا السيد التي ننقلها في هذا الكتاب أننا ننقل معها الحواشي التي عليها لفضيلته في كتبه التي ننقل نصوصه منها ، فلا تغفل عن هذا الأمر .

بعض الناس شُبَهاً:

الأولى: أن سيدنا موسى سأل الله تعالى الرؤية في هذه الآية أمام بني إسرائيل الذين اختارهم لميقات الله تعالى ﴿ واختار موسى قَومَه سبعين رجلاً لميقاتنا فلما أخذتهُم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي ... ﴾ الأعراف: ١٥٥، وهو في نفس سياق قصة طلب الرؤية ، ولذا قال الإمام الرازي في التفسير (٨/ ١٥/ ٢٠) عند تفسير قوله تعالى ﴿ واختار موسى قَومَهُ سبعينَ رجلاً لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة .. ﴾ :

« الأَليَقُ بالفصاحة إتمام الكلام في القصة الواحدة في وضع واحد ، ثم الانتقال منها بعد تمامها إلى غيرها ، فأما ذِكْرُ بعض القصة ثم الانتقال منها إلى قصة أخرى ثم الانتقال منها بعد تمامها إلى بقية الكلام في القصة الأولى فإنه يوجب نوعاً من الخبط والاضطراب ، والأولى صون كلام الله تعالى عنه » .

وهذا يفيد أن سيدنا موسى عليه السلام طلب من الله تعالى أمام قومه أن يراه ليفهم قومه أن الله تعالى لا يُرى وأنَّ رؤية الله تعالى مستحيلة ، وقد قالوا ﴿ أرنا الله جهرة ﴾ فهو لم يقصد هذا الكلام ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ كما أن سيدنا إبراهيم عليه السلام لم يقصد قوله للكوكب أو للقمر ﴿ هذا ربي ﴾ وإنما أراد أن يستدرج كل واحد منهما قومه ليَفْهَموا أن ذلك محال لا يكون ، فكما أن سيدنا إبراهيم لم يقصد حقيقة ما قال : ﴿ هذا ربي ﴾ كذلك سيدنا موسى لم يقصد حقيقة الرؤية في قوله ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ .

الثانية : هل يطلب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الله تعالى شيئاً لا

يجوز أو أمراً مستحيلاً شرعاً ؟

الواقع أن سيدنا نوحاً عليه السلام طلب من الله أمراً غير جائز شرعاً فقال له سبحانه وتعالى ﴿ يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ هود: ٤٦ ، وسيدنا إبراهيم طلب من الله تعالى أن يريه كيف يحي الموتى فلما كان ذلك جائزاً خلاف مسألة طلب الرؤية أراه الله تعالى ذلك ، وكذلك طلب سيدنا عيسى عليه السلام أو قومه إنزال المائدة من السماء جائز وقد تحقق . ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى

﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ التوبة: ١١٣، وهذه المسألة من بدهيات العقائد التي يعرفها جميع الأنبياء وهي أن المشركين لا يغفر الله لهم ولا يدخلهم الجنة، ومع ذلك كان النبي لا يَعْلَمُها فَعلَّمه الله إيَّاها ونهاه عما فعل خلافها، وقال تعالى له: ﴿ وعلَّمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ﴾ النساء: ١١٣.

وقد سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام الله تعالى أيضاً أن يغفر لأبيه ، قال الله تعالى : ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين آمنوا معه إذ قالوا لقومهم إنا برءآؤا منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ﴾ الممتحنة : ٤ . ومن أبدع ما نقله الإمام الرازي في هذه المسألة قوله في تفسيره (٧/ ٢٣٨/١٤) عنده تفسير قوله تعالى ﴿ رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ﴾ : «قال القاضى : الذي قاله المحصلون من العلماء في ذلك أقوال أربعة :

(أحدها): ما قاله الحسن وغيره (٢٠) أن موسى عليه السلام ما عرف أن الرؤية غير جائزة على الله تعالى ، قال: ومع الجهل بهذا المعنى قد يكون المرء عارفاً بربه وبعدله وتوحيده ، فلم يبعد أن يكون العلم بامتناع الرؤية وجوازها موقوفاً على السمع .

(ثانيها): أن موسى عليه السلام سأل الرؤية على لسان قومه ، فقد كانوا جاهلين بذلك يكررون المسألة عليه يقولون ﴿ لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ﴾ فسأل موسى الرؤية لا لنفسه ، فلما ورد المنع منها ظهر أن ذلك لا سبيل إليه ، وهذه طريقة أبى على وأبى هاشم .

(ثالثها): أن موسى عليه السلام سأل ربه من عنده معرفة باهرة باضطرار، وأهل هذا التأويل مختلفون، فمنهم من يقول: سأل ربه المعرفة الضرورية، ومنهم من يقول: بل سأله إظهار الآيات الباهرة التي عندها تزول الخواطر والوساوس عن معرفته وإن كانت من فعله، كما نقوله في معرفة أهل الآخرة، وهو الذي اختاره أبو القاسم الكعبى.

(رابعها): المقصود من هذا السؤال أن يذكر الله تعالى من الدلائل السمعية ما يدل على امتناع رؤيته حتى يتأكد الدليل العقلي بالدليل السمعي، وتعاضد الدلائل أمر مطلوب للعقلاء، وهو الذي ذكره أبو بكر الأصم» هذا كلام الفخر الرازي رحمه الله تعالى.

وبذلك تَبيَّنَ أن الآية دليل على عدم الرؤية لا على الرؤية إذ أن محورها ومدارها قائم على قوله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ فكيف يكون ذلك

⁽٢٠) وهذا يفيد أن هذا قول مشهور عند السلف ، وما ذكر الرازي بعده أن هذا محصل المنقول عن المعتزلة في هذه الآية لا يضيرنا شيئاً .

دليلاً على الرؤية ؟ والله الموفق] انتهى كلام العلامة السقاف حفظه الله تعالى .

والكاتب لا يصدر منه إلا هزيل الأفكار والأقوال فهو يدَّعي ص (٨٩) أن كلمة (لن) لا تفيد التأبيد في قوله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ فيقول في آخر تلك الصحيفة :

[قال أصحابنا : الدليل على فساده قوله تعالى في صفة اليهود : ﴿ فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبداً ﴾ البقرة : ٩٤-٩٥ ، مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة] . وعزا ذلك للفخر الرازي في تفسيره .

أقول: والظاهر أن الكاتب أصابه حول! لأن الذي قاله الفخر الرازي في تفسيره (المجلد الثاني الجزء الثالث ص ٢٠٧) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنُوهُ أَبِداً ﴾ هو التالي:

[أما قوله تعالى ﴿ ولن يتمنوه ﴾ فخبر قاطع عن أن ذلك لا يحدث في المستقبل ، وهذا إخبار عن الغيب ... وأما قوله تعالى ﴿ أبداً ﴾ فهو غيب آخر لأنه أخبر أن ذلك لا يوجد ولا في شيء من الأزمنة الآتية في المستقبل ، ولا شك أن الإخبار عن عدمه بالنسبة إلى عموم الأوقات فهما غيبان] .

إذن الرازي يقول هنا أن (لن) تفيد التأبيد !!! وبذلك يبطل استدلال المؤلف بكلام الفخر الرازي ، مع أن كلام الفخر الرازي ليس حجة وإنما يستأنس به . فإذا كان الرازي قد تخالف قوله أو تناقض في هذه المسألة فالعبرة بالدليل والبرهان لا بقول الرازي ولا بقول غيره من العلماء لا سيما وقد اختلفوا!

وقد نقل الكاتب قبل ذلك بسطرين في نفس ص (٨٩) اعتماداً على كلام الرازي أن من الدعاوى الباطلة على أهل اللغة قوله بأن (لن) تفيد التأبيد! إذ قال الكاتب الهزيل:

[وجوابه: ما نقل عن أهل اللغة أن كلمة "لن" للتأبيد، قال الواحدي رحمه الله: هذه دعوى باطلة على أهل اللغة، وليس يشهد بصحتها كتاب معتبر، ولا نقل صحيح]!!

أقول: وقبل أن أنقل في ذلك بحثاً متكاملاً في لفظة لن من كتاب « القواعد اللغوية المبتدعة » للأستاذ نذير عطاونة حفظه الله تعالى أنقل لكم الشواهد القرآنية التي نقلها الأستاذ نذير التي تثبت أن لن تفيد التأبيد ، وذلك من ص (٨٢) من كتابه المذكور حيث يقول هناك حفظه الله تعالى (٢١) :

[في شواهد قرآنية تشير إلى أنه لا يجوز أن تكون " لن " إلا للتأبيد :

1) قال تعالى: ﴿ إِن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ﴾ (الحج/ ٧٣) ، فالله عز وجل تحدّى المشركين بخلق الذباب ، وبَيَّن عجزهم وقصورهم عن ذلك بالنفي المطلق المؤكد بلفظ (لن) ، ولا يقول عاقل هنا أن هذا النفي مقيد بوقت دون وقت ، وإنما هو على إطلاقه في كل وقت وحين .

٢) قال تعالى : ﴿ قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده ﴾

⁽٢١) تنبَّه أيضاً أخي القارىء الكريم أن الحواشي الموجودة على فقرات الأستاذ نذير هي له وليست لنا ، لأننا ننقل أيضاً قوله مع حواشيه التي كتبها عليه ، فلا تغفل عن هذا .

(البقرة/ ۸۰) ، ﴿ ولن يخلف الله وعده ﴾ (الحج/ ٤٧) ، وخُلف الله لوعده وعهده مما لا يجوز في حقه تعالى ، فأفاد ذلك تأبيد النفي.

٣) قال تعالى : ﴿ فإن لَم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾ (البقرة / ٢٤) . وهذا كما هو ظاهر محمول على التأبيد .

٤) قال تعالى: ﴿ قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين ﴾ (القصص/ ١٧) ، فهل يجوّز عاقل أن يصير النبي المعصوم عوناً للمجرمين ؟!! وإلا لزم اتباع الحق في هذه المسألة والقول بتأبيد النفي الذي أفادته (لن) .

٥) قال تعالى: ﴿ لَن يَسْتَنَكُفُ الْمُسْيَحِ أَنْ يَكُونَ عَبِداً لِلهُ وَلاَ الْمُلائكَةُ الْمُقْرِبُونُ وَمُنْ يَسْتَنَكُفُ عَنْ عَبَادَتُ وَيُسْتَكَبُر فَسْيَحَشْرَهُمْ إِلَيْكُ جَمِيعاً ﴾ (النساء/ ١٧٢) ، فسيدنا عيسى عليه السلام لا يأنف ولا يستكبر عن عبادته تعالى ولا يجوز بحال أن نجوز عليه الاستنكاف والاستكبار لأن ذلك نقص في حقه وإنزال عن مرتبة النبوة والعصمة ، وهذا يعني المصير إلى القول بنفى التأبيد المستفاد من (لن)].

والآن أعود لنقل بحث الأستاذ نذير في لفظة (لن) كاملاً من كتابه « القواعد اللغوية المبتدعة » من ص (٨١-٨٩) حيث يقول :

[هل (لن) تفيد التأبيد أم لا ؟؟

الخلاف في هذه المسألة جاء خلال النقاش في مسألة رؤية الله في الآخرة ، فذهب النافون لها إلى أن في قوله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام عندما طلب الرؤية : ﴿ لن تراني ﴾ دليل واضح على نفي الرؤية على اعتبار

أن (لن) حرف لنفي الاستقبال وبما أنه لم يُقيد بزمان فالأمر على إطلاقه في المستقبل إلى الأبد وخالف في ذلك القائلون برؤية الله في الآخرة ، فقال ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية » ص (١٩٢): «وأما دعواهم تأبيد النفي بـ «لن » وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد ، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة ، فكيف إذا أطلقت ؟ قال تعالى : ﴿ ولن يتمنوه أبداً ﴾ ، مع قوله : ﴿ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ . ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز يحديد الفعل بعدها ، وقد جاء ذلك ، قال تعالى : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ فثبت أن «لن » لا تقتضي النفي المؤبد » .

وما نقول به في هذا الباب أن « لن » حرف نفي للاستقبال كما نص على ذلك أئمة اللغة (۲۲ ونقل ابن هشام في « شرح قطر الندى » أن ذلك محل اتفاق فقال ص (٥٨): « لن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق » ، والأصل في الاستقبال هو الدوام ويجوز أن يدخله التخصيص بتحديد المدة أو بيان أجلها فالقول بالتأبيد لا يتعدّى ذلك ولا يعني إطلاقاً عدم جواز الانقطاع والتحديد وهذا ما أشكل على البعض ففهموا منه نفى التأبيد .

فالنفي المجرد غير المقيد بـ ((لن)) يُفهم منه استقبال النفي وهو على إطلاقه ما لم تأت قرينة دالة على حد ونهاية لهذا النفي .

في شواهد قرآنية تشير إلى أنه لا يجوز أن تكون " لن " إلا للتأبيد:

⁽٢٢<u>)</u> كالجوهري في ((الصحاح)) ، والفيروزآبادي في ((القاموس المحيط)) وابن الناظم في ((شرح الألفية)) ص (٤٧٤) ، وابن جني في ((سر صناعة الإعراب)) (/ ٢٦٢) ، وغيرهم كثير وكثير .

- 1) قال تعالى: ﴿ إِن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ﴾ (الحج/ ٧٣) فالله عز وجل تحدّى المشركين بخلق الذباب، وبَيَّن عجزهم وقصورهم عن ذلك بالنفي المطلق المؤكد بلفظ (لن) ، ولا يقول عاقل هنا أن هذا النفي مقيد بوقت دون وقت ، وإنما هو على إطلاقه في كل وقت وحين.
- ٢) قال تعالى : ﴿ قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده ﴾ (البقرة/ ٨٠) ، ﴿ ولن يخلف الله لوعده ﴾ (البقرة/ ٨٠) ، ﴿ ولن يخلف الله لوعده وعهده مما لا يجوز في حقه تعالى ، فأفاد ذلك تأبيد النفي.
- ٣) قال تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾ (البقرة / ٢٤) . وهذا كما هو ظاهر محمول على التأبيد .
- ٤) قال تعالى: ﴿ قال رب بما أنعمت على فلن أكسون ظهيراً للمجرمين ﴾ (القصص / ١٧) ، فهل يجوّز عاقل أن يصير النبي المعصوم عوناً للمجرمين ؟!! وإلا لزم اتباع الحق في هذه المسألة والقول بتأبيد النفي الذي أفادته (لن) .
- ٥) قال تعالى: ﴿ لَن يَسْتَنَكُفُ الْمُسْيَحِ أَنْ يَكُونُ عَبِداً لِلهُ وَلا الْمُلائكَةُ الْمُقْرِبُونُ وَمُنْ يَسْتَنَكُفُ عَنْ عَبَادَتُ وَيُسْتَكَبُر فَسْيَحَشْرُهُمْ إِلَيْكُ جَمِيعاً ﴾ (النساء/ ١٧٢) ، فسيدنا عيسى عليه السلام لا يأنف ولا يستكبر عن عبادته تعالى ولا يجوز بحال أن نجوز عليه الاستنكاف والاستكبار لأن ذلك نقص في حقه وإنزال عن مرتبة النبوة والعصمة ، وهذا يعني المصير إلى القول بنفي التأبيد المستفاد من (لن).

ولنبدأ الآن بتفنيد كلام ابن أبي العز السابق وبيان ما أشكل في هذه المسألة فنقول:

1) قال تعالى مبيناً حال اليهود وموبخاً لهم: ﴿ قبل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم ﴾ (البقرة / ٩٥-٩٥) ، فالله تبارك كذّبهم بدعواهم التي زعموا فيها أن لهم الدار الآخرة من دون الناس وأقام عليهم الحجة بطلبه منهم تمنّي الموت والمسارعة إلى الدار الآخرة التي يدّعونها لأنفسهم ، فالله تعالى تحدّاهم أن يتعجّلوا في طلب موتهم وانقضاء حياتهم الدنيا (فالموت هنا هو الموت الدنيوي والانتقال من الحياة الدنيا إلى الآخرة) وهذا ما تحدّاهم الله أن يطلبوه ويتمنوه رغبة منهم وطواعية !

وأما ما يقوله المجرمون في الآخرة: ﴿ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ (الزخرف/ ٧٧) ، فهم يتمنون فيه الخلاص من العذاب والهوان يدفعهم إليه الذل والصغار الذي هم فيه وهذا تَمَن لموت في الحياة الآخرة يكرههم عليه ما يلاقونه من العذاب المهين .

فشتان ما بين الموتين في الآية الأولى وفي الثانية!! ومن المغالطة اعتباره نفسه واتحاد معناه! ومن يصر على ذلك يخرج عن سياق الآيات (٢٣) ويبتعد كل البعد عن الفهم الصحيح للآيات الكريمة.

⁽٢٣) قال الإمام المحدث السيد عبد الله ابن الصديق الغماري في مقدمة كتابه ((قصة داود عليه السلام)) مبيناً حال بعض المفسرين: [وغفلوا عن مراعاة السياق فلم يذكروها، وأهملها المفسرون في تفسيرهم للقرآن سواء منهم المتقدمون والمتأخرون، ووقعوا بسبب إهمالهم لها في أغلاط ...]

٢) ودليل القائلين بأنها لا تفيد التأبيد قد لخصه ابن هشام في «مغني اللبيب » (١/٣١٣) قائلاً: «ولو كانت للتأبيد لـم يقيد منفيها باليوم في في فلن أكلم اليوم إنسياً ولكان ذِكرُ الأبد في فولن يتمنوه أبداً الكراراً، والأصل عدمه ».

وأقول: قد ورد التقييد حتى في ألفاظ التأبيد، كما في قوله تعالى:
﴿ قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها ﴿ (المائدة / ٢٤) ، وكقوله تعالى: ﴿ وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده ﴾ (الممتحنة / ٤) . وهذا يُبطل قول القائل أنها لو كانت للتأبيد لم يُقيد منفيها!!

وجواز دخول التقييد على (لن) يُشير إلى أن أصلها للاستمرار في نفى المستقبل، فيدخل التقييد لئلا يُتوهم التأبيد عندما لا يُراد.

وأما مسألة التكرار فهو من باب تأكيد الشيء بمرادفه ، قال ابن مالك في ألفيته :

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيُّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقُولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قال الأشموني في شرحه المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » (٢٤) : « النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرفه في « التسهيل » ، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف ... والثاني كقوله :

أُنْتَ بِالْخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنُ (٢٥)

⁽ حاشية الصبان على شرح الأشموني (71) انظر (حاشية الصبان على شرح الأ

⁽٢٥) قال ابن منظور في ‹‹ لسان العرب ›› (١٣/ ٣٤٧) في معنى قمن : [خليق

وقوله:

وقُلن على الفِردَوسِ أوَّلُ مُشرَبٍ أجل جَيْرِ إِن كانت أُبيحَت دَعاثِرُه (٢٦) ». وقال أبو على القالى في « الأمالي »:

« كواكبها زواحف لاغبات كأنّ سماءها بيدي مدير (٢٧)

الزّواحف: المعييات التي لا تقدر على النّهوض، واللّواغب: مثلها، كرّره توكيداً لمّا اختلف اللفظ».

فرع: موافقة ابن كثير وابن عطية لما نُسب إلى الزمخشــري فــي إفــادة (لـن) للتأبيد:

وافق جماعة من أهل العلم لما نُسب إلى الزمخشري من القول بأن (لن) تفيد التأبيد . قال الإمام السيوطي في « هَمْع الهَوَامع » (٤/ ٩٥) : « وقد وافقه على إفادة التأبيد ابن عطية » (٢٨) .

وجدير] ، وهي موافقة لمعنى حقيق .

(٢٦) قائله مضرس بن ربعي الأسدي وهو شاعر جاهلي ، والشاهد فيه أن جير موافقة لمعنى أجل ، قال ابن منظور في «لسان العرب » (٤/ ١٥٦) : [جير بمعنى أجل] . (٢٧) هذا البيت لبعض بني سليم ، كما قال أبو حيان التوحيدي في «البصائر والذخائر ».

(٢٨) وقد نقل أيضاً محمد بن محمد الغزي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ في كتابه ((إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن)) (١/٧٠٥) موافقة ابن عطية لما نُسب إلى الزمخشري . ونص كلام ابن عطية في تفسيره ((المحرر الوجيز)) : [و(لن) تنفي الفعل المستقبل ، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة ، لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة] ، فانظر كيف ذهب ابن عطية إلى أن (لن) في أصل اللغة لنفي الاستقبال

وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ٦١): « ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ ولن تفعلوا ﴾ ولن تفعلوا أبداً ، وهذه تفعلوا ﴾ ولن تفيد (٢٩) التأبيد في المستقبل ، أي ولن تفعلوا أبداً ، وهذه أيضاً معجزة أخرى وهو أنه أخبر خبراً جازماً قاطعاً مقدماً غير خائف ولا مشفق أن هذا القرآن لا يعارض بمثله أبد الآبدين ودهر الداهرين ».

فائدة: زعم ابن الخطيب الزّمَلْكاني (٣٠) أن النفي بـ (لـن) منقطع، والنفي بـ (لا) دائم مستمر، واستدل على ذلك بأداء النطق للكلمتين، فزعم أن (لا) يمتد نطق الصوت بحرف الألف في آخرها، فيمتد النفي فيها، وانقطاع الصوت بنطق حرف النون في آخر كلمة (لن) يفيد انقطاع النفي النفي (٣١)!!

وقد ردّ عليه أهل العلم ، واعتبروا وجه استدلاله هذا توهماً وخيالاً لا يقوم على أساس ، قال أبو حيان في « ارتشاف الضّرَب من لسان العرب » (١٦٤٤/٤) : « ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفى ما قَرُب ، ولا

غير محدد بوقت . وقوله بأن حديث الرؤية متواتر غير موافق للصواب لأنه ليس من المحدثين ولا القادرين على جمع طرق هذا الحديث والحكم عليها لاستنتاج هل هي مما يفيد التواتر أم لا !

(٢٩) تصحّفت هذه الكلمة في تفسير ابن كثير ، فوقعت هكذا (لنفي) ، والصحيح أنها (تفيد) لأن جميع الكلام يفيد ذلك ، والسياق يدل عليه ، كما هو ظاهر!

(٣٠) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني ، أديب من القضاة ، توفي سنة ٢٥١ هـ ، ذكره اليافعي في ((مرآة الجنان)) ، وله ترجمة في ((الأعلام)) (١٧٦/٤) .

(٣١) قاله ابن الزملكاني في كتابه ((التبيان في المعاني والبيان)) ، كما نقل ذلك عنه السيوطي في ((همع الهوامع)) (٤/ ٩٥) .

يمتدُّ نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان »

كلام كان لا بد له أن يتقدم وهو هل قال الزمخشري بالتأبيد ؟

لقد شاع واشتهر عند بعضهم أن الذي قال بإفادة (لن) للتأبيد هو الزمخشري ، وكثيراً ما قالوا: «خلافاً له في أنموذجه »(٣٢).

وبعد انتهائي من كتابة هذا المبحث ، خطر لي أن أقف على هذا الكلام الذي يُنسب للزمخشري ، كي أنظر فيه وأرى نص عبارته ، فرجعت لكتابه « الأنموذج » ، وفوجئت أني لم أجد عند كلامه على (لن) شيئاً من هذا الكلام ، فقرأت « الأنموذج » من أوله إلى آخره ، لأتاكد وأتيقن بعد ذلك أن نسبة هذا القول للزمخشري محل شك !!! ولو نفاه ناف وادعى أن الزمخشري لم يقله ، لم يكن كلامه ببعيد !!!

فقد قال الزمخشري في « الأنموذج » : « و (لَنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد » ، هذا نص عبارته ، فأين القول بالتأبيد ، وكيف سرى هذا الوهم إلى بعضهم ؟؟

قلت: إن عدم اطلاع الأقدمين على أصل الكلام والرجوع إليه من كتب خصومهم أوقعهم بمثل هذا، فيأتى أحدهم ويدّعى دعوى، فيتابعه

⁽٣٢) انظر ((مغني اللبيب)) (١/ ٣١٦) ، و ((شرح قطر الندى)) (ص ٥٥) ، و ((موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)) لخالد الأزهري (ص ١٦٢) ، و ((الجواهر الحسان في تفسير القرآن)) لأبي زيد الثعالبي (ت ٨٧٦هـ) ، و ((روح المعاني)) للألوسي ، و ((الجنى الداني في حروف المعاني)) للمرادي ، و ((هَمْع الهَوَامع)) للسيوطي (٤/ ٩٤) .

عليه من بعده تقليداً ، وهذا ما حدث هنا تماماً ، وإلا فلو اطلعوا على كتاب « الأنموذج » لما نسبوا للزمخشري مثل هذا الكلام!!

أضف إلى ذلك كون الزمخشري معتزلياً ، والمعتزلة ينفون رؤية الله ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لن تراني ﴾ ، فالظاهر أنهم استنبطوا من ذلك أن الزمخشري يقول بالتأبيد !!!

وقد جاء في بعض نسخ « الأنموذج » قول الزمخشري : « التأييد » - بالياء - بدل قوله : « التأكيد » ، فالظاهر أن (التأييد) تصحفت إلى (التأبيد) التأبيد !!!!

ولذلك وعليه فقد أحسن الإمام الرازي عندما نُسب القول بالتأبيد لأهل اللغة عموماً ولم يخصصه بالإمام الزمخشري ، قال الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب » : « نُقل عن أهل اللغة أن كلمة (لن) للتأبيد » (مقاتيح الغيب » تأمير المعتاد الغيب » تأمير المعتاد العنيب » المعتاد

ومع أنه لا يهمّنا إِنْ قال الزمخشري بذلك أم لم يقل ، لأن العبرة بالدليل لا بأقوال الرجال ، إلا أن الأمر لشهرته وذيوعه اقتضى التنبيه] .

انتهى بحث الأستاذ نذير العطاونة حول كلمة (لن).

⁽٣٣) قال الأردبيلي (ت ٦٤٧ هـ) في ((شرح الأنموذج)) (ص ١٩٠): [وفي بعض النسخ التأييد بدل قوله التأكيد]، وأقول: هذه النسخة التي نقلنا عنها من ((شرح الأنموذج)) تعدّ من النسخ المعتمدة الجيدة التحقيق ، فقد قام الدكتور حسني عبد الجليل بتحقيقها على ثلاث من أقدم مخطوطات الكتاب بدار الكتب المصرية ، كما ذكر في مقدمته .

⁽٣٤) وكذلك الرضي نسب القول بالتأبيد لبعض أهل العربية ، ولم يخصصه بالزمخشري ، فقال في ((شرح الكافية)) (٣٨/٤) : [(ولن معناها نفي المستقبل) ، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً ، وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم] .

استدلال الكاتب على الرؤية بقوله تعالى ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ والجواب على ذلك:

استدل الكاتب ص (٩٠) من رسالته الفاشلة بهذه الآية الكريمة وعجز عن مناقشة ما أورده عدة من أهل العلم ومنهم العلامة السيد السقاف حول عدم صحة الاستدلال بهذه الآية على إثبات الرؤية! وإليكم ما قاله الكاتب هناك:

[الأدلة على ثبوت الرؤية للمؤمنين في الدار الآخرة من خلال القرآن الكريم: ويدل على ذلك آيتان: الأولى: قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذٍ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ القيامة: ٢٧-٢٧. وهذه الآية في غاية الظهور على أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة ، وقد ظهر لنا فيما مضى أن رؤية الله تعالى ممكنة عقلاً ونحن بما قدَّمناه أغنياء عن ذكر ما أورده المخلفون (٣٥) من تشكيكات حول الاستدلال بهذه الآية على رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة]!!

أقول: هذه هي الآية الأولى التي استدل بها الكاتب في بحثه الهزيل! وهي لا تدل على ما أراد ، لأن هذا النظر إنما يكون في أرض المحشر قبل دخول الجنة بدليل قوله تعالى بعد هاتين الآيتين: ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ القيامة: ٢٥-٢٥ ، والرؤية عند من أثبتها هي لأهل الجنة في الجنة وليست في أرض المحشر ، ومعنى قوله تعالى ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ أي إلى كرم ربها وجنته منتظرة بعد أن بشّرت بالنجاة والرضوان ، وناظرة تأتي في اللغة وفي القرآن بمعنى منتظرة ، في مثل قوله تعالى ﴿ وإني مُرْسِلَةٌ إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون ﴾ النمل: ٣٥ أي : منتظرة بم يرجع المرسلون ﴾ النمل : ٣٥ أي : منتظرة بم يرجع المرسلون أشعاراً كثيرة في ذلك منه قول

⁽٣٥) وهذا خطأ إملائي صوابه (المخالفون) .

الشاعر:

وجوة يوم بدر ناظرات إلى الرحمن يأتي بالخلاص وقال جميل بثينة:

إنى إليك لما وَعَدْت لَنَاظر نظر الفقير إلى الغني المكثر

وقد كفانا مؤنة البحث والتحقيق في هذه المسألة العلامة السيد حسن السقاف في كتابه «مسألة الرؤية» ص (٦٩-٧٨) ولا بد من نقله هنا لأنه يقطع وشيجة كل متفلسف مهرطق في هذه النقطة ، قال جزاه الله خيراً:

[قول الله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ، وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ، وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ القيامة : ٢٢-٢٥ .

هذه الآيات الكريمة هي أقوى أدلة المثبتين للرؤية ، والجواب عليها : أن هذه الآيات هي وصف لوجوه الناس في أرض المحشر قبل دخول الجنة والنار ! وأرض المحشر ليس فيها رؤية ! وإنما الرؤيا عند من يثبتها من أهل التنزيه كالأشاعرة إنما تكون لأهل الجنة في الجنة ، إكراماً من الله تعالى وتفضلاً عليهم _ كما يقولون _ ، بدليل ما احتجوا به في ذلك في للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ فالحسنى عندهم الجنة والزيادة النظر إلى الله تعالى .

فإذا كان محل النظر هو الجنة ، والكفار والمنافقون وأهل المعاصي محجوبون عن رؤيته تعالى ، كما يقول جمهور الأشاعرة (٣٦٠) ، وهذه الآية

⁽٣٦) وقد نقل الاتفاق على ذلك الحافظ ابن العربي المالكي في ((عارضة الأحوذي شرح الترمذي)) (٢٣/١٠) عند شرح حديث الصورة ، ونقله عنه الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى في التعليق على كتاب ((الأسماء والصفات)) للبيهقي .

إنما تتحدث عن حال الناس في أرض المحشر قبل دخول الجنة والنار ، كان معنى ﴿ ناظرة ﴾ فيها غير الرؤية التي يقصدونها! فيكون معنى الآية إذن : وجوه ناضرة مسرورة لأنها تنتظر ثواب ربها وعطاءه وجنته وإنعامه ، كما أنه هناك بالمقابل ﴿ وجوه يومئذ باسرة ﴾ عابسة ﴿ تظن أن يُفعل بها فاقرة ﴾ أي : مصابة بداهية كبيرة ، وهذا الكلام هو بيان ما فيهما مما يكون في في أرض المحشر وحال المؤمنين والكافرين يومئذ ، والرؤية إنما تكون في الجنة ، فالمقام هنا مقام مقابلة بين وجوه تنتظر الشواب ووجوه تنظر العقاب ، ورؤية الله تعالى غير مُرَادةٍ هنا ، وخصوصاً أن الكلام يتعلّق بالموقف قبل الدخول للجنة والنار .

ثم إن تمام الآيات القرآنية هو قوله تعالى ﴿ ووجوه يومئذ باسرة ، تظن أن يفعل بها فاقرة ﴾ فأين محل الظن في الوجوه ؟ والوجوه عادة لا تظن ! وإنما التي تظن هي النفوس أو العقول يعني الإنسان بكامليته ! فيتضح أنه ليس المراد بذلك لا الوجوه ولا الأعين ! بل الذوات التي تنتظر وتظن !!

والنظر لا ينسب للوجوه إنما يُنْسَب للأعين ، والوجه يدل على الـذات لا على العين .

وزعم أناس أن لفظة ﴿ ناظرة ﴾ لا تأتي في اللغة بمعنى منتظرة ، وردً عليهم النافون بأنَّ هذا قول خطأ ! لأنها تأتي بمعنى منتظرة في اللغة ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ وإني مُرْسِلَةٌ إليهم بهدية فناظرةً بم يرجع المرسلون ﴾ النمل : ٣٥ أي : منتظرة بم يرجع المرسلون . فلما رأى هذا بعض الناس زعموا بأن ناظرة إذا اقترنت أو عُديّت

بحرف (إلى) انحصر معناها بالنظر المفيد للرؤية المعروفة! وهذه قاعدة مُخْتَرَعَةٌ لا أساس لها في العربية ، وإنما اخترعها بعض الناس لِيُوهِمُوا مَنْ لا يعرف اللغة صحة مذهبهم! ومما يبطلها ما أنشدوه:

وجوه يوم بدر ناظرات إلى الرحمن يأتي بالخلاص وقال الرازي في تفسيره (٣٠/ ٢٩٩) والرواية الصحيحة :

وجوه ناظرات يوم بكر إلى الرحمن تنتظر الخلاصا وعلى كل الأحوال فكلها تفيد الانتظار والتأمل ، وقال ابن الوزير في «العواصم من القواصم» (٥/ ٢٢٤-٢٢٥) :

« وقال الخليل : تقول العرب إنما أنظر إلى الله تعالى وإلى فـلان مـن بين الخلائق ، أي أَنْتَظِرُ خَيْرَهُ ، ثمَّ خير فلان » .

ثمَّ قال: «وقد أجاب شيخنا أبو عبد الله البصري بـأنَّ النظر إذا كـان بمعنى تقليب الحدقة الصحيحة تعدى بـ (إلى) وكذلك بمعنى الانتظار، ولا يمتنع أن يُعَدَّى بـ (إلى) لأنَّ المجازات يسلك بهـا مسـلك الحقائق. وإذا جاز تعليق النظر بالعين ويراد به الانتظار، جاز أن يعلّـق بالوجه أيضاً ويراد به الانتظار، ومعلوم أنهم يُعَلِّقون النظر بالعين ويُعَدُّونه بـ (إلى) ويريدون به الانتظار وعلى هذا قال الشاعر:

يَراهُ على قُرْبِ وإن بَعُدَ المدى بِأَعْيُنِ آمالِ إليك نَوَاظـرِ » . انتهى كلام ابن الوزير .

قال النابغة الذبياني صاحب إحدى المعلقات العشر:

نظرت إليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم إلى وجوه العوَّدِ (٣٧)

<u>(٣٧)</u> انظره في شرح ديوان النابغة / منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ص ٢٩ .

أي انتظرت منك أن تقضي حاجتي كما ينتظر المريض أن يرى وجوهاً تزوره فتؤنسه!

وقال الحطيئة المتوفى سنة (٤٥) هـ وهو مخضرم:

فمالك غير تنظار إليها كما نظر الفقير إلى الغنى

ومعناه: كما ينتظر الفقير من الغني أن يجود عليه! وانظره في «لسان العرب» (٥/ ٢١٩).

وقال جميل بُثَيْنَة المتوفى سنة (٨٢) هجرية :

إنى إليك لما وعدت لناظر نظر الفقير إلى الغنى المكثر

أي منتظر أن تُنَفِّذ وعدك كما ينتظر الفقير من الغني العطاء والجود. وقال جرير المتوفى سنة (١١٠) هجرية :

من كل أبيض يستضاء بوجهه نظر الحجيج إلى خروج هلال

وقال الحافظ اللغوي أبو حيان في « البحر المحيط » عند تفسير (ناظرة) نقلاً عن الزمخشري ما نصه : « والذي يصح معه أن يكون من قول الناس : أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي ، يريد معنى التوقع والرجاء ، ومنه قول القائل :

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتني نعماء وسُمِعَتْ سروية مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم ويأوون إلى مقائلهم تقول: عُينتي ناظرة إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه.

وقال ابن عطية : ذهبوا يعنى المعتزلة ، إلى أن المعنى إلى رحمة ربها

ناظرة ، أو إلى ثوابه أو ملكه ، فقدروا مضافاً محذوفاً ، وهـذا وجه سائغ في العربية ، كما تقول : فلان ناظر إليك في كذا ؛ أي إلى صنعك في كذا . انتهى » .

وأقرَّ ذلك أبو حيان ، وإنما أوردت كلامه وما نقله في كتابه لأنه إمام منصف في اللغة ، وليس استدلالاً من كلام المفسرين لأن المفسرين يفسرون القرآن بناء على مذاهبهم ويدحضون ما يخالف مذهبهم .

ومما يدل أن النظر إذا عُدِّيَ بإلى لا يلزم منه رؤية العين قول الله تعالى ﴿ أَلَم تَر إِلَى رَبُّكُ كَيْفُ مَدَ الظُّلُ ﴾ المراد بها التفكر والتأمل!

فالظاهر من قوله ﴿ ألم تر إلى ربك ﴾ غير مراد كما أن الظاهر من قوله ﴿ إلى ربها ناظره ﴾ غير مراد البتة بل المراد ما ذكرناه! لا سيما والآية التي وقع النزاع في الاستدلال بها تتلوها آية أخرى تنسب الظن فيها للوجوه والمراد الذوات ، والمراد في الحالتين الذوات مجازاً ، ولا دليل قاطع على أن المراد بالأولى الحقيقة وفي الأخرى المجاز ، مع وجود الآيات الدالة على أن طلب الرؤية أمر مذموم وأن الله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ .

وقوله تعالى أيضاً: ﴿ ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ﴾ ليس المراد بذلك الرؤية فإن الله يراهم في كل حال!

وقال تعالى ﴿ ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العُمْي ولـو كـانوا لا يبصرون ﴾ .

وقال تعالى ﴿ هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك ﴾ وهو مثل قوله تعالى ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾ وغيرها كثير!

وفي ‹‹ لسان العرب ›› (٥/ ٢١٥) : ‹‹ وتقول نظرت إلى كذا وكذا من

نظر العين ونظر القلب ، ويقول القائل للمؤمل يرجوه: إنما ننظر إلى الله ثم إليك ، أي: إنما أتوقع فضل الله ثم فضلك ».

وكل ذلك يهدم قاعدتهم الناصة على أن النظر إذا عُدي بإلى اقتضى معنى الرؤية بالعين . وهي قول أبي منصور كما في « اللسان » (وإذا قلت نظرت إليه لم يكن إلا بالعين) فهذا كلام باطل مردود ككلام ابن الأعرابي في آية الاستواء أنه لا يجوز تفسيرها بمعنى الاستيلاء!! وهو من الدعاوى المخترعة الباطلة عربية ومن أبي منصور هذا أُخذت هذه القاعدة التي هي في الحقيقة خرافة باطلة!

قال الراغب في « المفردات » : « ﴿ إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ أي منتظرين » ومعناه : غير ناظرين إلى إناه .

وقال : « وقول الشاعر : نظر الدهر إليهم فابتهل ، فتنبيه إلى أنه خانهم فأهلكهم » .

و بعد هذا البيان نقول : لقد تبيَّن أن هذه الآية على الأقل ليست قطعية في المسألة بل هي ظنية ، والعقائد لا تبنى إلا على القطع واليقين .

أقوال العلماء من أهل السنة وغيرهم الذين لا يثبتون الرؤية ولا يقولون العلماء من أهل السنة وغيرهم الذين الا يثبتون الرؤية ولا يقولون الماء الماء

ادَّعى الشيخ عبد القاهر البغدادي في « الفَرْق بين الفِرَق » ص (٣٣٥) إجماع أهل السنة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة (٣٨)

(٣٨) والعلامة عبد القاهر البغدادي التميمي كنا نعتمد على مقاله قديماً ولكن تبيَّن لنا أنه لا يعتمد عليه على التحقيق فإنه ينقل في ذم الفرق والمذاهب أقوالاً لا تثبت عنهم وخاصة عن المعتزلة فإنه ينقل مذهبهم بواسطة ابن الراوندي صاحب كتاب فضيحة

والحق ليس كذلك لأن أهل السنة مختلفون في ذلك .

قال المفسرون كالقرطبي (١٩/ ١٠٧) والرازي (١٥/ ٣٠/ ٢٢٦) وهذا لفظ الرازى :

« اعلم أن جمهور أهل السنة يتمسكون بهذه الآية في إثبات أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة » فقد بيَّن المفسرون أن هذه المسألة ليست مُجْمَعاً عليها عند أهل السنة وإنما هي قول الجمهور.

فذهب الزيدية والإمامية والإباضية والمعتزلة وأئمة آل البيت في القرون الأولى والسيدة عائشة وبعض أئمة أهل السنة كأبي صالح السمان تلميذ أبي هريرة ومجاهد وعكرمة (٢٩) وبشر بن السري الأفوه (٢٠) ويحيى بن صالح الوحاظي (٢١) وغيرهم (٢١) كالجصاص (٢١) والإمام أبي حنيفة (٢١)

المعتزلة ، وهذا كتاب مليء بالافتراءات والأكاذيب ، وابن الراوندي رموه بالإلحاد ونحوه كما في ترجمته في ((سير أعلام النبلاء)) ، فهو غير ثقة فيما يحكيه عن خصومه ! وقد رد على ابن الراوندي ابن الخياط في كتاب خاص مطبوع .

(٣٩) كما نقل ذلك عن مجاهد وأبي صالح الحافظ ابن جرير الطبري السلفي في تفسيره (١٤/ ٢٠/ ١٩٣) بأسانيد صحيحة ، والحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٢٥/ ٢٥) عن عكرمة ، والبخاري ومسلم عن السيدة عائشة كما هو معلوم .

وهو من رجال الستة ترجمته في ((3) تهذيب التهذيب (4) وهو من رجال الستة ترجمته في ((4)

(٤١) وهو من الأئمة السُّنيين الثقات ومن رجال البخاري ومسلم وغيرهما ترجمته في « تهذيب الكمال » للحافظ المزي (٣١/ ٣٧٩) .

(٤٢) يجد الباحث أقوالهم أثناء قراءة التراجم في كتب الرجال والسير لأنني وجدت ذلك في ترجمة الأفوه الوحاظي أثناء قراءة ترجمتهما دون قصد إلى ذلك ، وغيرهم

كثير ممن لم تصلنا أقوالهم أو لم نقف عليها .

(٤٣) وهو من أئمة الأحناف ، له ترجمة جيدة في «سير أعلام النبلاء » (١٦/ ١٣٠) ووصفه بقوله (الإمام العلامة المفتي المجتهد عالم العراق أحمد بن علي الرازي الحنفي صاحب التصانيف) ، قال الجصاص بنفي الرؤية في كتابه « أحكام القرآن » الحنفي صاحب التصانيف : « فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ معناه : لا تراه الأبصار ، وهذا تمدح بنفي رؤية الأبصار كقوله تعالى ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ وما الأبصار ، وهذا تمدح بنفي رؤية الأبصار كقوله تعالى ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ وما تمدح الله بنفيه عن نفسه فإن إثبات ضده ذم ونقص ؛ فغير جائز إثبات نقيضه بحال ولا يجوز أن يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ لأن النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كما روي عن جماعة من السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يجز الاعتراض عليه بما لا مساغ للتأويل فيه ، والأخبار المروية في الرؤية إنما المراد بها العلم لو صحت وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة ولا تعرض فيه الشكوك لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة »).

(٤٤) نقله عنه خصومه الذين يردُّون عليه وعلى أتباعه مثل ابن شـجاع الثلجي وبشر المريسي ، فإن عثمان بن سعيد الدارمي قال في كتابه (النقض) (١٩٨/١ محقق في مجلدين) : ((وأعجب من ذلك ما رويت عن أبي حنيفة إن صدقت عنه روايتك أنه ذهب في الرؤية إلى أن يروا لآياته وأفعاله وأموره فيجوز أن يقال رآه)) .

وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بحدوث القرآن أمر مشهور نقله كثير من المتقدمين في التشنيع عليه! وهو الصواب الموافق لكتاب الله تعالى الذي فيه: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مَنْ ذَكُر مِنْ رَبَّهُم مُحدث ... ﴾!

(٤٥) نقله بعضهم عنه من كتابه ((سر العالَمين وكشف أسرار الدارين)) ، قال الشيخ العلامة سماحة المفتي أحمد بن حمد الخليلي في كتابه الفذ ((الحق الدامغ)) ص (٣٢) : ((وبه _ أي بالقول بعدم جواز الرؤية _ قال جماعة من المتكلمين المتحررين

يُرى في الدنيا ولا في الآخرة .

وقال ابن تيمية الحَرَّاني في ((مجموع الفتاوي)) (۲۰ / ٣٣-٣) :

«فصل: والخطأ المغفور في الاجتهادكمن .. اعتقد أن الله لا يُرى ؛ لقوله: ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ولقوله ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾ كما احتجّت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي صلى الله عليه وسلم وإنما يَدُلان بطريق العموم ، وكما نُقِل عن بعض التابعين أن الله لا يُرى ، وفسروا قوله ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ بأنها تنتظر ثواب ربها ، كما نُقِل عن مجاهد وأبي صالح »] . انتهى ما قاله السيد حسن السقاف في هذه الآية : ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ .

ثم قال الكاتب في رسالته الهزيلة ص (٩١):

[ثانياً: قول الله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ يونس: ٢٦، والدليل على أن الزيادة رؤية الله تعالى: النقل، والعقل. أما النقل: فالحديث الصحيح الوارد فيه .. وأما العقل: فهو أن الحسنى لفظ مفردة دخل عليها حرف التعريف، فانصرف إلى المعهود السابق، وهو دار السلام، والمعروف من المسلمين، والمتقرر بين أهل الإسلام من هذه اللفظة هو: الجنة، وما فيها من المنافع، والتعظيم].

من أسر التقليد كالإمام الجصاص في أحكام القرآن ، وجنح إليه الإمام الغزالي في بعض كتبه بل صرَّح به في بعضها ». وصرَّح الإمام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد بأنها نوع علم ، وهذا قريب من قول الجصاص السابق : « لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة ».

أقول: هل رأيتم أيها الناس دليلاً على مسألة لا تثبت به الدلالة إلا بأدلة من النقل والعقل، ولم تذكر فيه الرؤية البتة ؟!

أما النقل الذي احتج به وهو حديث سيدنا صهيب الذي في صحيح مسلم فقد نص الحفاظ كالترمذي في السنن والدارقطني في التتبع أنه لا يصح وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيأتي ذلك .

وأما دليل العقل فلا يدل على ما يريد ولا علاقة له بالآية الكريمة!

قال العلامة السيد حسن السقاف في كتابه ‹‹ مسألة الرؤية ›› ص(٨٢):

[ليس في هذه الآية ذكر للرؤية البتة لا من قريب ولا من بعيد ، وإنما فسروا (الزيادة) بالنظر إلى الله تعالى استناداً لحديث لم يصح ، وقد ذكرناه في تخريج أحاديث هـذا الكتاب وهو الحديث الرابع في كتاب الرؤية ، وهو حديث ابن أبي ليلى عن سيدنا صهيب رضي الله عنه ولا يصح وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، ومعنى الزيادة هنا زيادة الثواب والأجر بأكثر مما عملوا كما تقول للأجير : (أعطيتك أجر عملك وزيادة) ، ومنه قوله تعالى ﴿ لِيُوفِيهُمُ أجورهُم ويزيدهم من فضله ﴾ فاطر : ٣٠ ، وقوله تعالى ﴿ ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله ﴾ النور : ٣٨] انتهى كلام السيد .

فهل يقول عاقل بأن معنى ﴿ ويزيدهم من فضله ﴾ : يريهم ذاته ؟!

ثم قال الكاتب في رسالته الهزيلة ص (٩٢):

[ثانياً الأدلة من السنة النبوية المطهرة على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة :

ما سنورده من أحاديث تتعلق بالرؤية إنما نورده لنؤكّد أن هذه العقيدة تؤكّدها أيضاً السنة النبوية ، كما أكّدها من قبل القرآن الكريم ، وسنكتفي بذلك ، وبالتالي فإننا

لن نخوض هنا في أمور ، وهي : أولاً : لن نتجادل مع الخصوم في الأحاديث من ناحية نقدية ، أي بالتضعيف والتصحيح ، وذلك لأنه باب طويل يحتاج إلى دراسة خاصة .. ، ثانياً : سنكتفي لذلك بالأحاديث التي هي من رواية صحيحي البخاري ومسلم ، وإن كانت كتب الحديث قاطبة تعج بالأحاديث النبوية المثبتة لرؤية المؤمنين لله تعالى .. ، ثالثاً : بعض الأحاديث الصحيحة التي دلّت على المؤمنين سيرون ربهم في الآخرة ، ظاهرها يوهم التشبيه ..] .

أقول: حوى هذا القول من الكاتب التخبطات التالية:

أولاً: يعتبر أن القرآن الكريم أكد الرؤية كما أكدتها أيضاً السنة! ولا نعرف ما الذي أثبت الرؤية ؟ هل هو العقل ؟ هو يقول بأن العقل جوَّزها ؟ والجواز معناه: يجوز أن تكون هناك رؤية ويجوز أن لا تكون هناك! وليس هو الإثبات! فمن العجيب أن يعتبر القرآن القطعي كالسنة الظنية التي تؤكّد الحكم.

ثانياً: لقد اعترف بأنه لا يقوى على دراسة صحة أو ضعف الأحاديث الواردة في الرؤية ، بل وأزيد أنه لا يستطيع كذلك أن يدرس غيرها ، ويتعذر لذلك بقوله إن العلماء السابقين لم يقصروا في ذلك ، وغفل أو تغافل عن أن علماء أهل السنة بينوا علل كثير منها وضعف ووهاء كثير من رجال أسانيدها كما تبين ذلك في دراسة السيد العلامة حسن السقاف لها في كتابه («مسألة الرؤية »! مع أن الكاتب الهزيل كلَّف بعض المشتغلين من الطلبة المعروفين لدينا أن ينقد ما كتبه السيد العلامة السقاف من نقد لأسانيد ومتون أحاديث الرؤية التي تنضح بالتشبيه والتجسيم ويتنزه سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يكون قد نطق بها .

وقد تَرَدَّدَ الكاتبُ المذكورُ على زيدٍ وعمرو من أولئك الطلبة فكتبوا له

رداً أو تعقباً سماه (عين الإنصاف في مراجعة بعض ما كتبه حسن السقاف ، في مسألة الرؤية) ، ولم ينشر بعد ، وقد وصلنا وتم الرد عليه ، وسيظهر الرد بإذن الله تعالى فور صدور ذلك الرد الهزيل (٢٦) .

ثالثاً: أحاديث الصحيحين التي أورد الكاتب بعضها ليس في الصحيحين وإنما هو في أحد الصحيحين ، والحفاظ نقدوا شيئاً منها ، فليست أحاديث الصحيحين وغير الصحيحين معصومة من النقد عند علماء أهل السنة والجماعة وأئمة الحديث كما هو معلوم ، ويحاول أن يستره هذا الكاتب!

رابعاً: أما قوله بأن كتب الحديث تعج بالأحاديث المثبته للرؤية ، فينبغي أن يعلم أيضاً أن كتب الحديث تعج بكثير من الأحاديث الموضوعات والواهيات والضعيفة في موضوعات عديدة ، كما بيَّن ذلك علماء الحديث من أهل السنة والجماعة ، حتى أحاديث الصحيحين فقد نقد بعضها كثير من محدثي أهل السنة والجماعة في مؤلفات خاصة ومتفرِّقة ، وقد ذكر شيخنا السيد العلامة السقاف شيئاً من ذلك في مقدمة كتاب «العلو» ص (٣٣).

خامساً: أنه اعترف بأن من الأحاديث الصحيحة في الرؤية ما يشتمل ظاهره على التشبيه! وهذا اعتراف جيد يوهن مقالته ويقوي مذهبنا في هذه

⁽٤٦) كما وصلنا أيضاً شرح الكاتب الهزيل على الطحاوية ، وتم الرد عليه تفصيلاً وينتظر الإخوة القائمون على ذلك أن يصدر هذا الشرح الهزيل ليصدر فوراً الرد عليه وتزييف ما فيه من طامات ، لينكشف للناس مستوى الكاتب وضحالته العلمية والمعرفية!

المسألة ، ولكن الأحاديث التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم لا تعامل معاملة الآيات المتشابهة كما يزعم هذا الكاتب المائل للحنبلية والتجسيم أكثر من ميله للسادة الأشاعرة المنزهة! فالأحاديث التي يقول بصحتها _ تقليداً _ فيها تجسيم وتشبيه شنيع خلافاً لآيات القرآن! ثم إن هذا الكاتب الهزيل يقول بعد ذلك موضحاً رأيه العاطل هذا ص (٩٣):

[ومع أن هذه الأحاديث قد تشتمل ظواهرها على التشبيه إلا أن ذلك لا يعتبر سبباً كافياً لتضعيفها وردِّها ..] !

والجواب: أن هذا الكاتب لم يفهم كلام الأصوليين والمحدثين وأئمة المتكلمين كالفخر الرازي، ونحن هنا سنقتصر على نصين لبعض أئمة الأشاعرة تنقض دعواه وتبين أنه لم يطلع أو أنه غافل أو متغافل عن حقيقة الأمر، والنصان هما ما ذكره العلامة السيد السقاف في الجزء الأول من شرحه على الجوهرة المسمى «عقد الزبرجد النضيد» حيث يقول حفظه الله تعالى:

1- قال الإمام الرازي في «أساس التقديس » (أن ص (١٧٠): اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين ، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ، وأيُّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويبطل الربوبية ؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب ، بل اجتهدا واحتاطا

⁽٤٧<u>)</u> في (الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد) من ((أساس التقديس)) ، طبعة شركة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م .

بمقدار طاقتهما ، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين رويا عنهم ، إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدّثين] . فليعتبر بذلك هذا الكاتب!

7- وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣/ ١٣٢) : « قال عياض : كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً ومن لم يفهم ذلك تاه ، فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ، ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤولها » (١٨٤) . ومن هذا نعلم أن هذا الكاتب ومن يقول بقوله يعاني مشاكل منهجية وهو يصف مخالفيه ص (٩٤) بذلك وهو المتصف بذلك حقيقة لمخالفته منهج علماء التنزيه الواضح الذي ذكرناه نقلاً عن أئمة من الأشاعرة في رد تلك الأحاديث وعدم قبولها!

⁽٤٨) هذه الأحاديث وأمثالها جميعها من الإسرائيليات المتسربة إلى كتب الحديث! ولِهَيْبَة الصحيح وكونه كالقرآن المنزل عند بعض أهل العلم ذهب إلى تأويلها ولم يحكم ببطلانها! والحكم ببطلانها وردِّها هو الصواب والله تعالى أعلم! وبعض المساكين يظنوننا نرد ما يقوله سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا تخيُّل فاسد! لأننا نرد هذه الأحاديث وننزه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يكون قد نطق بهذا الفكر التجسيمي المتهاوي بنفسه! ولكن العقول القاصرة المتعصبة لا تدرك ذلك، وستأتي الأجيال الواعية مستقبلاً بإذن الله تعالى التي ستدرك صواب ما نذهب إليه، والله الموفق والهادي.

نقد الأحاديث التي أوردها الكاتب في رسالته الهزيلة

مما ينبغي التنبيه عليه هنا أن هذه الأحاديث جميعها آحاد لا تفيد العلم ولا تثبت بمثلها العقائد ، لأن العقائد لا تثبت إلا بالقطع ، وقد علَّلَ الحفاظ بعض هذه الأحاديث المروية في الصحيحين كما سيأتي ، وقد نص أئمة المحدثين من أهل السنة كالحاكم أن أحاديث الصحيحين فيها ما هو المعلل وأن البخاري ومسلماً لم يدعيا أنهما أخرجا أحاديث محفوظة من التعليل ، ومما يؤكد ذلك ويؤكد وجود المعلل المردود في صحيحيهما قول الحاكم أول «مستدركه على الصحيحين » (١/ ٢-٣):

[سألني جماعة .. أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له فإنهما رحمهما الله لم يَدَّعِيا ذلك لأنفسهما] .

قال الكاتب ص (٩٥):

[الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا عمرو بن عون ، حدثنا خالد وهشيم ، عن إسماعيل ، عن قيس ، عن جرير قال: كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا »].

أقول: قال شيخنا حفظه الله تعالى في كتابه مسألة الرؤية ص (١٤): **قلت**: هذا حديث باطل طعن فيه جهابذة من محدثى السلف، وقد

ذكر الذهبي في «سير النبلاء » (١١/ ٥٣) في قصةٍ هناك أنَّ علي بن المديني قال :

« في هذا الإسناد مَنْ لا يُعمل عليه ، ولا على ما يرويه ، وهو قيس بن أبى حازم ، إنما كان أعرابياً بوالاً على عقبيه » .

وما حاول الخطيب والذهبي ومن قلدهما من التمحل في تأويل هذا أو نفيه وإبطاله فهو مردود لتوارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم ففي ‹‹ تهذيب الكمال ›› (۲٤/ ١٥) أنَّ يحيى بن سعيد القطان قال عن قيس بن أبي حازم ‹‹ منكر الحديث ›› .

وهناك أيضاً عن إسماعيل بن أبي خالد أنه قال : « كَـبُرَ قيس بـن أبي حازم حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله ».

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: «وقد تكلَّم أصحابنا فيه ، فمنهم من رفع قدره وعظَّمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد ، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير. والذين حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير ، وقالوا هي غرائب (۱۵) ، ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه ، وقالوا كان يحمل على عليه رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة ، والمشهورة عنه أنه كان يُقَدّم عثمان ، ولذلك تجنّب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه ».

⁽٤٩) الخطيب كان حنبلياً ثم تشفّع! وتاريخه كان قد صنفه حال كونه حنبلياً كما يظهر مما فيه! والحنبلية هي النصب والتجسيم والدفاع عنهما! والذهبي يكفي في بيان حقيقة حاله مقدمة كتاب ((العلو)) التي كتبناها! والله من ورائهم محيط!

⁽٥٠) والغرائب من شر العلم كما هو منقول عن غير واحد من محدثي السلف.

فيتبين من هذا أن الرجل ناصبي أي مبغض لسيدنا علي رضي الله عنه ، والمبغض لسيدنا علي منافق بنص الشارع للحديث الصحيح « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق »(١٥) ، والمنافق ساقط العدالة (٢٥) لقوله تعالى ﴿ إِنَّ المنافقين في الدَّرْكُ الأسفل من النار ﴾ .

ومن هذه النقول التي نقلناها يتبين للإنسان المنصف أن قول الخطيب (٥٣): «إن أهل الأثر وفيهم علي مجمعون على الاحتجاج برواية قيس وتصحيحها » هو الباطل المردود.

وكذلك يتبين لنا أن قول الذهبي في « الميزان » : « ومَنْ تَكلَّمَ فيه فقد آذى نفسه » من هذر الكلام وباطله أيضاً !! لأن الذي آذى نفسه أيها الذهبي هو قيس بن أبي حازم المبغض لسيدنا علي عليه السلام والذهبي المدافع عنه والقائل بأن مبغض قيس المبغض لسيدنا علي قد آذى نفسه !!

فيا للعجب!!

وهذا دال على نصب الذهبى وهو أمر مشهور !! إذ كيف يكون

⁽٥١) رواه مسلم في صحيحه (٧٨) والترمذي (٣٧٣٦) وغيرهما .

⁽٥٢) ولكن النواصب المتظاهرين باتباع الحديث لا يريدون تطبيق حكم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابهم وأحبابهم ، لكننا نراهم أينما وجدوا إنساناً من أهل الحق يطعن في سيدهم معاوية يقولون للناس عنه ذامين له ومنفرين عنه : هذا يطعن في الصحابة رضي الله عنهم! مع أن الرجل لم يطعن في الصحابة بل طعن بمعاوية!! فتأملوا وتدبروا في أفعال المتعصبين! وكيف تلعب بهم الأهواء وتحرفهم عن الحقائق!!

⁽٥٣) وكم للخطيب من كلمات لا يعوَّل على مثلها لمجانبتها الصواب!! انظر «تأنيب الخطيب» للإمام الكوثري عليه الرحمة الرضوان.

الطاعن في قيس الناصبي الحامل على سيدنا علي رضي الله عنه قد آذى نفسه !! ولا يقول في مجرمي النواصب ومنهم قيس وحريز الذي كان يشتم سيدنا علياً بأنه آذى نفسه وأنه مردود الرواية ؟! ويصرح بتوثيقه وهو وضاع كذاب وإن أخرج له البخاري في صحيحه !! مع أنَّ قول الذهبي باطل بصرف النظر عن قضية النَّصْب بعدما قاله الحفاظ الذين نقلنا كلامهم في شأن قيس !!

وكان قيس يعيش في ظل دولة تتبنى وتعتنق لعن سيدنا على وشتمه وذمه (٤٥) ولذلك عظّمه من عظّمه ونفخ من شأنه!!

ثمَّ نقل ابن القيم عقب حديث جرير بن عبد الله أسماء كثيرين زعم أنهم رووا هذا الحديث أو أقروه! وهذا مما لا يسمن ولا يغني من جوع!! وكم من الأحاديث الضعاف التي لو سردنا مَنْ رواها وأسماء الرجال الذيب في أسانيدها لبلغ ذلك أكثر مما ذكره ابن قيم الجوزية! وهو مما لن ينفعه في هذا الباب لتصحيح حديث غريب فرد! وأصول الدين لا تُبنى على الغرائب والوحدان!

وهذه الأسماء نقلها ابن القيم من كتاب الفاروق لشيخ المجسمة وأحد أكابر أئمتهم أبو إسماعيل الأنصاري الهروي كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٣/ ١٣٧).

ثمَّ قال ابن قيم الجوزية عقب ذلك :

((وكل هؤلاء شهدوا على إسماعيل ابن أبي خالد وشهد إسماعيل بن

⁽٥٤) ويكابر بعض الجهلة المتعصبين وينكر ذلك مع كونه ثابتاً عن معاوية في « صحيح مسلم » الذي هو أحد الكتابين اللذين لا يأتيهما الباطل عندهم!!

أبي خالد على قيس ابن أبي حازم وشهد قيس بن أبي حازم على جرير بن عبد الله وشهد جرير بن عبد الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكأنك تسمع رسول الله وهو يقوله ويبلغه لأمته ولا شيء أقر لأعينهم منه وشهدت الجهمية والفرعونية والرافضة والقرامطة والباطنية وفروخ الصابئة والمجوس واليونان بكفر من اعتقد ذلك وأنه من أهل التشبيه والتجسيم وتابعهم على ذلك كل عدو للسنة وأهلها والله تعالى ناصر كتابه وسنة رسوله ولو كره الكافرون ».

وأقول معقباً عليه: وهذا منه قول لغو! لا قيمة له في الموازين العلمية! لأن ابن القيم عاكس الصواب ونسي أن شيخه الحرّاني قائل بقدم العالم بالنوع وغيرها من مسائله المشهورة! وهي أحرى أن يُنسَب قائلها إلى أفراخ الصابئة الحرّانية أو اليونانية! مع كون هذا الكلام من باب الخطب الإنشائية الفارطة البعيدة عن العلم! ويستطيع أي إنسان أن يقوله في تخريج أي حديث يريد نصرته! وكل عاقل يعرف بأنّ هذا كلام ممجوج حتى مصححى حديث جرير!

ولا أدري هل بحث اليونان والفرعونية وغيرهم ممن ذكرهم في هذا أم هو للتهويل والتشنيع وهراء الكلام ؟!

ولو لاحقناه على كل كلمة يقولها لسوَّدنا صفحات في الرد عليها فيها صفعات كثيرة له! لأن مقدمتنا على كتاب «العلو» تكفَّلت في صفحاتها الأولى ببيان من هو الذي على عقائد الإغريق واليونان ومجسمة اليهود ابن قيم الجوزية وشيعته المجسمون أم أهل الحق المنزَّهون!!

وقال ابن أبي حاتم في كتاب ((العلل)) (٩٦/٢) : ((سألت أبي عن

حديث حدثنا به عمر بن نضر النهرواني من حفظه عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن أبي بكر الصديق في قوله عزّ وجل ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ قال: الحسنى الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله عزّ وجل ، فسمعت أبي يقول: هذا حديث ليس له أصل ، منكر ».

فهذا أيضاً من ترهات قيس بن أبي حازم !!] انتهى كلام شيخنا العلامة المحدث السقاف حفظه الله تعالى .

ثم قال الكاتب ص (٩٥):

[الحديث الثاني : قال الإمام البخاري : حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عاصم ابن يوسف اليربوعي ، حدثنا أبو شهاب ، عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إنكم سترون ربكم عياناً »] .

أقول: هذا الحديث هو نفس الحديث الأول بعينه ، ولكن الكاتب لا يميِّز ذلك ، فكلا اللفظين من حديث قيس بن أبي حازم عن جرير ، فاعتبرهما حديثين ، وهذا مما يؤكد لنا أنه لا يفهم الأمور العقلية ولا النقلية ، واختلاف اللفظ من تصرفات الرواة كما هو معلوم .

ثم إن لفظة (عياناً) هذه لفظة منكرة ، تفرّد وشذَّ بها أبو شهاب الحناط ، حتى أن الألباني المجسم المشبه أنكرها وحكم عليها بالنكارة!

قال الألباني في تخريجه لسنة ابن أبي عاصم ص (٢٠١) ما نصه :

[عن جرير قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر » حديث صحيح رجاله رجال مسلم غير

بشار بن الحسن والحديث أخرجه البخاري (٤/ ٤٦٠) وابن خزيمة في التوحيد (ص١١١) قلت (٥٥) : وأبوشهاب هذا مع كونه من رجال الشيخين فقد تكلموا في حفظه ... قلت : وقد روى الحديث جماعة من ثقات أصحاب إسماعيل ابن أبي خالد عنه دون قوله «عياناً» ولذلك لم تطمئن النفس لصحة هذه «عياناً» لتفرّد أبي شهاب بها فهي منكرة أو شاذة على الأقل] .

فليعتبر بذلك هذا الكاتب الذي هو _ حقيقةً _ حاطب ليل!

ثم أورد الكاتب ص (٩٥) حديث أبي هريرة في الرؤية فقال:

[الحديث الثالث: قال البخاري عن أبي هريرة: ... فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: فإنكم ترونه كذلك ... الحديث].

أقول: جوابه ما قاله شيخنا السيد السقاف حفظه الله تعالى في كتابه « مسألة الرؤية » ص (١٢):

[وأما حديث أبي هريرة في الرؤية الذي في الصحيحين ... وهو حديث الرؤية الطويل الذي فيه أنَّ الله _ تعالى عما يقولون _ يأتي الناس بغير صورته التي يعرفون ... وهو حديث الصورة المستشنع!! وفيه ذكر كشف الله تعالى عن ساقه!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

وهو حديث باطل مردود وهو من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار بلا ريب كحديث التربة ، وفيه من الشناعات الإسرائيلية ما الله به عليم !! ومَنْ تعصَّب لعصمة الصحيحين لم يأخذ بظاهر الحديث ولجأ إلى تأويله

⁽٥٥) القائل هنا هو الألباني المتناقض !!

بأسمج ألوان التأويلات المتهافتة حرصاً على عصمة الصحيح!! ومخالفة منهم لقول الله تعالى عن كتابه العزيز ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ وهؤلاء يقولون بلسان حالهم وقالهم مستدركين على الله تعالى: (والصحيحان أيضاً لا يأتيهما الباطل من بين أيديهما ولا من خلفهما)!!

وقد تكلم العبد الفقير على هذا الحديث في كثير من كتبه وتعليقاته كـ « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » والتعليق على « العلو »] انتهى كلام شيخنا حفظه الله تعالى .

ولو قرأ المنصف هذا الحديث بطوله في الصحيحين لوجد فيه كثيراً من الأمور المستبشعة المردودة التي نختصرها في الأمور التالية:

١- إثبات الصورة لله تعالى ، وهذا مخالف للقطعيات .

٢- إثبات التشكل في حق الله تعالى ، حيث أنه سبحانه تارة يأتيهم
 بصورته التي لا يعرفونها وتارة بصورته التي يعرفونها .

٣- أين عرفوا صورته من قبل حتى يصح أن يقال (فيأتيهم بغير صورته التي يعرفونها) ؟ وهذا فيه ادِّعاء أنهم رأوه في الدنيا !

٤ - وفيه أن بين الناس وبين ربهم علامة يعرفونه بها وهي أن يريهم
 ساقه! فيكشف لهم عنها! تعالى الله عن ذلك!

٥- وفيه أن الله تعالى ينطلق بعد ذلك وأن الناس يَتْبَعُونه!

وفيه غير ذلك من الطامات العظيمة والشنائع الفظيعة في حـق المولى سبحانه وتعالى عما يصفون علواً كبيراً بحيث لا يشك من يقـرأه كـاملاً أنه من جملة الإسرائيليات! ولا نشك أن هذا من جملة ما نقله أبو هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار فصيره الرواة عنه حديثاً مسنداً عن سـيدنا رسـول

الله صلى الله عليه وآله وسلم!

وما يؤكد لنا هذا ما رواه الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه «التمييز» ص (١٠) بإسناده الصحيح عن بسر بن سعيد (٢٥) أنه قال: [اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم. فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم](٥٠). أفاده شيخنا حفظه الله تعالى في مقدمته لكتاب «العلو» ص (٣١).

ثم قال الكاتب ص (٩٦):

[الحديث الرابع عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «جنتان من فضة آنيتهاما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه في جنة عدن »] .

أقول: أجاب عن ذلك شيخنا في كتابه « مسألة الرؤية » ص (٢٥) حث قال:

⁽٥٦) بُسْر بن سعيد هو الإمام التابعي القدوة بسر بن سعيد المدني من رجال الصحيحين وكتب السنن الأربعة ، وقال عمر بن عبدالعزيز : إنه أفضل أهل زمانه بالمدينة ، وثقوه ، توفي سنة مائة من الهجرة ، انظر ((سير أعلام النبلاء)) (٤/ ٩٥) . (٥٧) وذكره ابن كثير في ((البداية والنهاية)) ((/ 1.00) والذهبي في ((سير النبلاء)) دمشق)) ((/ 1.00) وقال المعلق عليه : ((وهذا إسناد صحيح)) .

[قلت: روى هذا الحديث الطيالسي في «مسنده» ص (٧٢برقم ٥٢٩) بلفظ « أن يزوروا ربهم في جنة عدن » وليس بلفظ « أن ينظروا ربهم » وهو من طريق أبو قدامة الحارث ابن عبيد وهو إسناد مذكور في صحيح مسلم ، وهذا يعكر على استدلالهم به ، إذ ليس فيه إثبات الرؤية بل فيه المنع منها ، وهو حديث مردود عندنا وإليك ذلك :

أ_أبو بكر بن أبو موسى الأشعري ناصبي ، وهو غير ثقة! قال ابن سعد في « الطبقات » (٦/ ٢٦٩) : « كان قليل الحديث يُسْتَضْعَف » (١٤٥ مته في « تهذيب الكمال » (٣٣/ ١٤٥) : قال الآجُري : « قلت لأبي داود : أبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه ؟ قال : أراه قد سمع ، وأبو بكر أرضى عندهم من أبي بردة بن أبي موسى ، كان يذهب مذهب أهل الشام ، جاءه أبو غادية قاتل عمار (٥٩) فأجلسه إلى جنبه وقال : مرحباً بأخي (١٤٥) »

(٥٨) العجيب الغريب أن المِزِّي لم ينقل هذا التضعيف عن ابن سعد مع أنه قال هناك في ترجمته (٣٣/ ١٤٥): ((ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل الكوفة)) وسكت عمَّا قاله ابن سعد فيه من التضعيف والظاهر أن سبب ذلك أنَّ الرجل كان من رجال الصحيحين. ولقائل أن يقول هذا نوع من التدليس.

(09) أبو غادية الجهني الصحابي قاتل سيدنا عمار بن ياسر هو أحد المبشرين بالنار كما جاء في الحديث الصحيح الآتي في الحاشية التالية ، نسأل الله تعالى السلامة ، اللهم إنا نؤمن بك ونعوذ بك من النار وسوء الحساب ونسألك الجنة ورضوانك وما قرّب إليهما من اعتقاد أو قول أو عمل .

(٦٠) قلت : وهذه وحدها كافية في إسقاطه عن مرتبة الثقة والحجية للحديث الصحيح : «قاتل عمار وسالبه في النار » رواه أحمد (١٩٨/٤) ، وغيره كالحاكم ،

وأمر آخر وهو أنَّ عبد الله بن أحمد قال في العلل: قلت لأبي: فأبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه قال: لا (٦١١).

وأخو أبى بكر هذا هو أبو بردة ابن أبى موسى الأشعري روى عن عبد

وصححه المتناقض الألباني في صحيحته (٥/١٨/١٨) كما ثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار) رواه البخاري (٤٤٧) و (٢٨١٢) وغيره. فما رأيك بمن يْرَحُب ويكرم قاتل سيدنا عمار رضي الله عنه وهو مبشر شرعاً بالنار، على أنَّ أبا بكر بن أبي موسى هذا كان والياً على الكوفة من قِبَل الحجاج بن يوسف الثقفي عليه لعائن الله تعالى تترى، انظر (سير أعلام النبلاء) (٥/٦)، وانظر في ((تهذيب التهذيب)) تكفير جماعة من علماء السلف وأكابر العلماء للحجاج المجرم قاتل الأنفس المؤمنة ظلماً وعدواناً. وأزيدك على هذا أيضاً بأنَّ هذه العائلة لها علاقة وطيدة برواة الإسرائيليات كعبد الله ابن سلام الإسرائيلي وكعب الأحبار، والاحتمال كبير في أنهم نقلوا هذا الحديث عن هؤلاء، ففي ((سير أعلام النبلاء)) (٥/٦): ((روى سعيد ابن أبي بردة عن أبيه قال: بعثني ففي ((سير أعلام النبلاء)) (٥/٦): ((روى سعيد ابن أبي بردة عن أبيه قال: بعثني أبو موسى إلى عبد الله ابن سلام لأتعلم منه)). وانظر علاقة كعب الأحبار بعبد الله بن سلام، ومداومة كعب على قراءة التوراة في الإسلام في ((الموطأ)) حديث رقم (٢٤٣) وغيره).

(71) أقول: هكذا وقع في ((تهذيب التهذيب)) وغي مقدمة ((فتح الباري)) ص (٤٥٦). لكن وقع في كتاب ((العلل)) المطبوع فقرة (١٢٨٠) قال: ((لم لا يسمع)) والذي أراه أن هذا إما تحريف من بعض النساخ أو سبق قلم وأصل الكلام: ((لا لم يسمع)) والله أعلم، هذا مع ذهاب بعض العلماء كالبخاري وابن أبي حاتم كما في ((الجرح والتعديل)) (٩/ ٣٤٠) إلى السماع. والذي يؤكد عدم السماع أن أبا موسى توفي سنة (٥٠) وأبو بكر توفي سنة (١٠٠) فبين وفاتيهما (٥٦) سنة والغالب أن من كانت هذه حاله لا يكون له سماع، والله أعلم.

الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن سلام الإسرائيلي وهولاء من نقلة الإسرائيليات فلعله سمع هذا الحديث من هؤلاء ورواه عنه أخوه ثم صُيِّر الأمر بعد ذلك حديثاً مرفوعاً ومثل هذا حاصل وواقع كما بينت في مقدمة «العلو» وأثناء التخريجات هنالك.

أقول: عاش بعد أبيه ست وخمسين سنة ويبعد أنه سمع منه ، وإن كان حديثه عنه في الصحيحين ، وأورد ابن الجوزي حديثه هذا في « دفع شبه التشبيه » ص (٢٥٣) الحديث رقم (٤٤) .

ب- وهناك أحاديث تعارضه: قال الحافظ في « الفتح » (١٣/ ٤٣٤): « ويعارضه حديث أبي هريرة: قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها ؟ قال: لَبِنَة من ذهب ولَبِنَة من فضة الحديث أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني وسنده حسن ، وآخر عن أبي سعيد أخرجه البزار » .

والجمع بينهما متكلُّف لا ينتظم مع علمنا به .

ج- ثمَّ إنَّ هذا الحديث ليس فيه إثبات انهم ينظرون إلى الله تعالى بل فيه أنهم لا ينظرون له! لأنَّ على وجهه رداء الكبرياء!! ورداء الكبرياء لا يليق أن يكشف أو ينزع عن معبودهم!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!!

ثمَّ هذا تصوير لله تعالى بأنه على صورة مخلوق على وجهه رداء وأنَّـه في جنة عدن فقد جاء في نص هذا الحديث « وما بين القوم وبين أن ينظروا إليه إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن »!!

ولذلك استشكل أهل العلم هذا الحديث كما في ((فتح الباري))

(١٣/ ١٣٦) فمن ذلك قول الحافظ هناك: «قال ـ الخَطَّابي ـ: وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة والله سبحانه وتعالى مُنزَّةٌ عما يحجبه إذ الحجاب إنما يحيط بمقدار محسوس، ولكن المراد بحجابه منعه أبصار خلقه وبصائرهم ... ».

قال الحافظ: « وقال النووي: أصل الحجاب المنع من الرؤية ، والحجاب في حقيقة اللغة الستر ، وإنما يكون في الأجسام والله سبحانه مُنَّزه عن ذلك ، فعرف أن المراد المنع من رؤيته »

وقال الحافظ: «قال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً ومن لم يفهم ذلك تاه، فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم، ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤولها »(١٢٠).

وقال الحافظ: «قال الكُرْمَاني هذا الحديث من المتشابهات، فإما مُفَوِّضٌ وإما مُتَأوِّل بأنَّ المراد بالوجه الذات، والرداء صفة من صفات الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات، ثمَّ استشكل ظاهره بأنه

⁽٦٢) هذه الأحاديث وأمثالها جميعها من الإسرائيليات المتسربة إلى كتب الحديث! ولِهَيْبَة الصحيح وكونه كالقرآن المنزل عند بعض أهل العلم ذهب إلى تأويلها ولم يحكم ببطلانها! والحكم ببطلانها وردِّها هو الصواب والله تعالى أعلم! وبعض المساكين يظنوننا نرد ما يقوله سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا تخيُّل فاسد! لأننا نرد هذه الأحاديث وننزه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يكون قد نطق بهذا الفكر التجسيمي المتهاوي بنفسه! ولكن العقول القاصرة المتعصبة لا تدرك ذلك، وستأتي الأجيال الواعية مستقبلاً بإذن الله تعالى التي ستدرك صواب ما نذهب إليه، والله الموفق والهادي.

يقتضي أن رؤية الله غير واقعة (٦٣)، وأجاب بأن مفهومة بيان قرب النظر ».

ثمَّ قال الحافظ: « وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فكأنَّ في الكلام حذفاً » .

قلت: فالحديث ليس فيه إثبات رؤية الناس لربهم ، والله منزه عن الحلول في جنة عدن ، وهذا الحديث غريب الإسناد باطل المتن والله المستعان] انتهى قول شيخنا العلامة السيد حفظه الله تعالى.

ثم قال الكاتب ص (٩٧) من رسالته الفاشلة:

[الحديث الخامس: قال الإمام البخاري: .. عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ... « فإن دماءكم وأموالكم قال محمد وأحسبه قال وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فلا ترجعوا بعدي ضلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض ألا ليبلغ الشاهد الغائب فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه ». فكان محمد إذا ذكره قال: صدق النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: « ألا هل بلغت ألا هل بلغت »].

أقول: الجواب على هذا الحديث من وجهين:

أُولاً: اللقاء لا يدل على الرؤية ، لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز عن المنافقين والكفار: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴾ التوبة: ٧٧ ، وهؤلاء عند مثبتى الرؤية محجوبون عن رؤيته سبحانه بدليل

⁽٦٣) هذا اعتراف صريح من بعض العلماء بأن هذا الحديث _ المردود عندنا _ دليل على منع الرؤية لا على ثبوتها ، فتدبَّر .

قوله تعالى : ﴿ كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ المطففين : ١٥، وفله تعالى : ﴿ كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ المطففين : ١٥،

ثانياً: أن هذه اللفظة هي من زيادات بعض الرواة وتصرفاتهم ، فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما هذا الحديث في عدة مواضع منها (٧٠٧٨) عن أبي بكرة ، ورواه أيضاً البخاري (٦٧٨٥) وغيره عن صحابة آخرين كابن عمر وليس فيه هذه اللفظة التي استدل بها الكاتب الغراء على الرؤية!! فهذه مضائق لا يفهمها ولا يدركها كل حاطب الليل!

قال شيخنا المحدِّث الجهبذ في كتابه «مسالة الرؤية » ص (٨٦-٨٦):

[استدل بعض الناس على الرؤية بقوله تعالى ﴿ تحيته يوم يلقونه سلام ﴾ الاحزاب: ٤٤ ، وقوله تعالى ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ﴾ الكهف: ١١٠ ، وغيرها من الآيات التي ذُكر فيها اللّقاء .

واللقاء لا يفيد الرؤية ، فقوله تعالى عن الموت مثلاً : ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون ﴾ وهم لم يروه ولم ينظروه بل ذاقوه! وكل ذلك مجاز ولا يراد منه الرؤية البصرية!

قال ابن الوزير حاكياً الجواب في ذلك في كتابه «العواصم والقواصم» (٥/ ٢٣٠):

« والأصل في الجواب عن ذلك أن اللقاء ليس هو بمعنى الرؤية ، ولهذا استعمل أحدهما حيث لا يستعمل الآخر ، وعلى هذا فإن الأعمى يقول : لقيت فلاناً ، وجلست بين يديه وقرأت عليه ، ولا يقول رأيته ، وكذلك يسأل أحدهم غيره ، هل لقيت الملك ؟ فيقول : لا ولكني رأيته

على القصر ».

فلو كانت في اللقاء تدل على أن المؤمنين يرون الله تعالى لوجب أن تدل في مثل قوله تعالى ﴿ فَأَعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه ﴾ التوبة: ٧٧ ، أن المنافقين يرونه وهم لا يقولون بذلك لأن ﴿ المنافقين في الدَّرْكُ الأسفل من النار ﴾ النساء: ١٤٥ فكيف يرون الله تعالى!

فلقاؤه تعالى بالنسبة للمؤمنين هو إثابته لهم ، ولقاؤه سبحانه للمنافقين والكافرين هو عقابهم أي لقاء عقابه أو لقاء ملائكته سبحانه . وينبغي التدبر في مثل قوله تعالى ﴿ فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا ﴾ الأعراف : ٥١ ، وقوله تعالى ﴿ والذين كذبوا بآياتنا ولقاء الآخرة حبطت أعمالهم ﴾ الأعراف : ١٤٧ فهذا كله لا يفيد الرؤية البتة] . انتهى كلام شيخنا حفظه الله تعالى وهو كلام نفيس جداً .

ثم قال الكاتب ص (٩٧):

[الحديث السادس: قال الإمام مسلم: حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة قال حدثني عبد الرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا دخل أهل الجنة الجنة قال يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئاً أزيدكم فيقولون ألم تبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار قال فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل)). قلت: وهذا تفسير قول الله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ فبياض الوجوه والنجاة من النار ودخول الجنة الحسنى، والكشف عن الحجاب والنظر إلى الله تعالى: الزيادة، وقد أكّد هذا ما قاله الإمام مسلم في صحيحه تحت نفس الباب حديث رقم (٤٦٨): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد وزاد ثم تلا هذه الآية ﴿ للذيبن حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد وزاد ثم تلا هذه الآية ﴿ للذيبن

أحسنوا الحسني وزيادة ﴾] .

ثابت عن أبي ليلي قوله ».

أقول: مختصر الكلام في هذا الحديث أن هذا كله هـو مـن قـول ابـن أبي ليلى غلط حماد فقال عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد بين ذلك الحافظ الترمذي في سننه ، والدارقطني في كتابـه «التتبع»، وإليكم قولهما:

قال الإمام الترمذي في السنن (٣٠٣٠) مبيناً علة هذا الحديث: «حديث حماد ابن سلمة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة مرفوعاً ، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ». وقال الحافظ الدَّارَقُطني هذا الحديث في كتابه «التتبع» ص (٢١٠): «وأخرج مسلم حديث حماد عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى ﴾ مرفوعاً. ورواه حماد بن زيد عن

وقد استوعب شيخنا العلامة السيد الكلام على هذا الحديث في كتابه « مسألة الرؤية » حيث قال ص (١٧) :

[أقول: هذا حديث مردود أيضاً وهو مخالف للأحاديث السابقة التي ساقوها! ففيه أن الرؤية تكون للمؤمنين في الجنة ، والأحاديث السابقة وخاصة حديث أبي هريرة وأبي سعيد الذي في الصحيحين فيه أن الرؤية تكون في المحشر وتقع للمنافقين .

والحديث هو قولٌ لابن أبي ليلى نقله عن بعض المجاهيل وليس حديثاً مرفوعاً ولا رواه عن سيدنا صهيب كما بيَّن ذلك الدَّارَقُطني والترمذي

وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وقول ابن القيم (هذا حديث رواه الأئمة عن حماد وتلقوه ...) كلام إنشائي لا قيمة له ويمكن لأي إنسان أن يدَّعيه لأي حديث كما تقدم .

وأما الحديث ففي سنده حماد بن سلمة ، وقد قررنا أنَّه لا يعوُّل عليه في أحاديث الصفات (٦٤) وما يتعلق بالله تعالى وغير ذلك كما تجده في

(٦٤) ومن ذلك ما قلته في تعليقي على كتاب العلو في تخريج الحديث رقم (٤٩) حيث قلت : إنَّ الذهبي أورد في ((سير النبلاء)) (٩/ ٢٥٣) والحافظ ابن حجر في ((تهذیب التهذیب)) (۳۰۳/۷) فی ترجمة علی بن عاصم أنَّ أحمد بن حنبل قال : ((كان حماد بن سلمة يخطئ وأومأ أحمد بيده خطأً كثيراً ولم نَرَ بالرواية عنه بأساً)) وقال الحافظ السيوطي في ((الحاوي للفتاوي)) (٢/ ٢٢٦) : فإنَّ حماداً تُكُلِّم في حفظه ووقع في أحاديثه مناكير ، ذكروا أنَّ ربيبه دسها في كتبه ، وكان حماد لا يحفظ فحدَّث بها فوهم فيها »!! ولذا قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب ((الأسماء والصفات)) للإمام البيهقي : ((فدونك مرويات حماد بن سلمة في الصفات تجدها تحوي على كثير من الأخبار التالفة يتناقلها الرواة طبقة عن طبقة مع أنه قد تزوَّج نحو مائة امرأة من غير أن يولد له ولد منهن ، وقد فعل هذا التزواج والتناكح في الرجل فعله بحيث أصبح في غير حديث ثابت البناني لا يميز بين مروياته الأصلية وبين ما دسَّه في كتبه أمثال ربيبه ابن أبي العوجاء وربيبه الآخر زيد المدعو بابن حمــاد بعد أن كان جليل القدر بين الرواة قوياً في اللغة ، فَضَلَّ بمروياته الباطلة كثير من بسطاء الرواة ، ويجد المطالع الكريم نماذج شتى من أخباره الواهية في باب التوحيد من كتب الموضوعات المبسوطة وفي كتب الرجال وإن حاول أناس الدفاع عنه بدون جدوى! وشرع الله أحق بالدفاع عنه من الدفاع عن شخص ولا سيما عند تراكب التهم القاطعة لكل عذر ».

قلت: في ((تهذيب الكمال)) (٧/ ٢٦٤) أنه تزوَّج سبعين امرأة . وأما روايته عن ثابت

تعليقنا على كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » للحافظ ابن الجوزي ص (١٩٠) وفي تحقيقنا على كتاب « العلو » حاشية رقم (٢٥٥) وغير ذلك .

وقد ذكر الترمذي في السنن (٣٠٣٠) علة هذا الحديث فقال: «حديث حماد ابن سلمة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة مرفوعاً وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ». وقد ذكر الحافظ الدَّارَقُطني هذا الحديث في كتابه «التتبع » ص

« وأخرج مسلم حديث حماد عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى ﴾ مرفوعاً . ورواه حماد بن زيد عن ثابت عن أبي ليلى قوله » .

والإسناد غريب في الطبقات الأربع الأولى .

وقال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٧): «هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعاً عن ثابت غير حماد بن سلمة ، ورواه سليمان ابن

ففيها أيضاً ما ينكر وما هو مطعون به ومستنكر ؛ وانظر مشالاً عليه الحديث السادس والعشرون في « دفع شبه التشبيه » للحافظ ابن الجوزي ص (٢١١_٢١٥) بتحقيق العبد الفقير لله تعالى .

المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ذكر صهيب ».

ثمَّ ذكر النووي هناك أن الرفع والوصل زيادة ثقة وهي مقبولة !! وهذا خطأ من النووي لا يتابع عليه لأنَّ هذا من باب الشاذ المردود لا سيما وحماد فيه كلام كثير (٢٥٥).

وأورد الذهبي هذا الحديث في « الميزان » (١/ ٥٩٣) في ترجمة حماد بن سلمة على أنه من منكراته ؛ وقد تبع الذهبي في ذلك ابن عدي في « الكامل » (٢/ ٢٧٦) حيث قال ابن عدى هناك :

« وأبو عبد الله بن الثلجي كذاب (٦٦) وكان يضع الحديث ويدسه في

(70) هذا بغض النظر عن بطلان القاعدة المذكورة في كتب المصطلح أو بعضها الناصة على أن الحديث إذا رواه بعضهم مرفوعاً وبعضهم موصولاً حكمنا برفعه واتصاله! فهذه قاعدة باطلة مردودة! وأقرب ما يستدل الآن لبطلانها أن الحفاظ القدماء عللوا كثيراً من الأحاديث بأنَّ فلاناً رواه موقوفاً واعتبروا ذلك قادحاً، وكتب العلل عند الأقدمين قائمة على ذلك، وللموضوع شرح وبسط في موضع آخر وبالله تعالى التوفيق.

(٦٦) بل هو ثقة! من أئمة الحنفية توفي سنة (٢٦٦) هجرية ، اسمه محمد بن شجاع ، وصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء » بأحد الأعلام وأنه برع في العلم وليس له ذنب عند المحدثين إلا أنه ينكر عليهم أحاديث الصفات المنكرة! وقد تكلمت عليه في التعليق على رسالة (القول الأسد في بيان حال حديث رأيت ربي في صورة شاب أمرد) وأنه موضوع لشيخنا السيد المحدث عبد العزيز ابن الصديق الغماري الحسني رحمه الله تعالى فلينظرها من شاء ، ووثقه العلامة المحدث الكوثري في التعليق على السيف الصقيل ص (٩٨) فانظره .

كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات فهذه الأحاديث من تدسيسه ... » ثم ذكر أوَّل حديث منها حديث حماد هذا الذي في صحيح مسلم!

فإن في ذلك لعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وقال ابن عدي قبل ذلك: «قال عبد الرحمن بن مهدي: كان حماد بن سلمة لا يُعْرَف بهذه الأحاديث حتى خرج خرجة إلى عبادان فجاء وهو يرويها ... ».

وبعد هذا كله نقول بأنَّ الحديث مردود باطل مُعَلَّل! وقول ابن القيم (رواه الأئمة عن حماد وتلقوه عن نبيهم بالقبول والتصديق) إنشاء فارغ وهو سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً!] انهى كلام شيخنا السيد أعلى الله منزلته.

وقول الكاتب في نصه السابق:

[قلت : وهذا تفسير قول الله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ فبياض الوجوه والنجاة من النار ودخول الجنة الحسنى ، والكشف عن الحجاب والنظر إلى الله تعالى : الزيادة] !

أقول: لم يصح هذا بعدما بيناه وحررناه ونقلناه حتى يصح تفسير الآية به ! وقد نقل الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره اختلاف السلف في معنى الآية ، حيث خالف بعضهم هذا !

قال الحافظ ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٦٢):

[وقال آخرون: ﴿ الحسنى ﴾ واحدة من الحسنات بواحدة ، والزيادة : التضعيف إلى تمام العشر .

ذِكْرُ مَنْ قال ذلك :

عن ابن عباس ، قوله : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ قال : هو مثل قوله : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ، يقول : يجزيهم بعملهم ، ويزيدهم من فضله . وقال : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾

عن قتادة قال : كان الحسن يقول في هذه الآية : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ قال : الزيادة : بالحسنة عشر أمثالها ، إلى سبعمائة ضعف] .

هذا بعض ما نقل السلف في المسألة وقد اختصرناه خوف الإطالة .

وكل ما أسلفناه من الحجج والبراهين والأدلة العلمية والبيان الواضع يهدم تلك الرسالة ويبددها كسفاً عقلاً ونقلاً ، وبالتالي فإن سفسطات ذلك الكاتب إنما هي هذر وهذيان لا يلتفت إليه ولا قيمة له ، والله الموفق وبه حسن الختام .

والحمد لله رب العالمين ١/جمادي الآخرة/٤٣٢هـ الموافق ١/٥/٤م